

الدراسات المسحية للمشروعات الموجهة للنهوض بالمرأة العربية
المشروعات الاجتماعية- حالة الأردن

إعداد
د. حمود سالم عليّات

عمان/ الأردن

2010-10-23

أولاً: مقدمة

تأتي هذه الدراسة ضمن منظومة من الدراسات التي تجرى في الدول العربية لدراسة المشروعات التي تسعى للنهوض بالمرأة العربية في المجال الاجتماعي. وقد تم الاتفاق على الاطار المرجعي للدراسات ولادوات البحث المستخدمة. وهذا يعني ان الدراسات المجتمعة تشكل توصيفاً مشتركاً وموحداً لمشاريع النهوض بالمرأة في المجال الاجتماعي. مما يمكن من التعرف الى مجالات العمل، وواجه القصور، وما ينبغي عمله لاستكمال عمليات النهوض في المجال الاجتماعي.

وتنبثق أهمية الدراسة من انها تعتبر رائدة في مجالها، وتشكل لبنة في اطار التوصيف العلمي لوضع المرأة العربية، ولواقعتها، ولرسم مستقبلها. أخذين في الاعتبار ان السياسات والبرامج الناجحة هي التي تقوم على اساس علمي وثيق من البيانات والدراسات. وبالتالي فإن مثل هذه الدراسة تعتبر من شروط التخطيط الاستراتيجي السليم، الذي يمكن ان يوصل الى تحقيق الاهداف المرجوة، ويمكن من حسن رصد النتائج وتقييمها، خاصة ان البيانات الاساسية متوفرة، ويمكن مقارنتها بما يستجد.

الإجراءات المنهجية:

● عينة الدراسة:

لقد تم اختيار المشروعات على عدة مراحل. المرحلة الاولى كانت في تحديد الجهات والمؤسسات الرسمية والتطوعية والخاصة التي تعني بالنهوض الاجتماعي للمرأة.

- الخطوة التالية كانت في الاتصال بهذه الجهات، ومراسلتها، والطلب منها تزويد فريق البحث بالبيانات حول المشروعات، وفقاً للإطار المعتمد والتعريفات المستخدمة.
- تحليل البيانات:

احتوت أداة الدراسة (الاستبيان)، على مجموعة كبيرة من الاسئلة التي تشمل محاور متعددة حول المشروعات، بما يغطي دورة حياة المشروعات منذ التأسيس ومرورا بالتنفيذ، ومن ثم التقييم والتطوير. وكانت الاسئلة على نوعين اسئلة مغلقة واسئلة مفتوحة. وبالنسبة للاسئلة المغلقة تم التعامل معها كمياً (باستخدام الاحصاء الوصفي المناسب/النسب والتكرار). وتم عرض النتائج في جداول. أما بالنسبة للاسئلة المفتوحة والتي كانت الاجابات عنها نوعية. فقد تم حصر الاجابات وتسجيلها بدقة كما وردت من القائمين على المشروعات. وتم جرى محاولة لترميز هذه البيانات النوعية الكثيرة في محاور محددة. ولهذا تم ذكر الاجابات عن الاسئلة النوعية كما وردت ووضعت في الملاحق. ورتبت الاجابات حسب الترتيب الهجائي. واعدت جداول مناسبة بابرز القضايا والافكار التي تضمنتها الاجابات ولمعظم الاسئلة النوعية بعد الترميز. وتم استخدام التكرارات، ورتبت حسب التكرار الاكثر والذي يعبر عن الاهمية التي يضعها القائمون على المشروعات لهذه الامور. ولم يكن ممكناً لعدد من الاسئلة وضع جداول نتيجة لطبيعة الاجابات (خاصة توفر المستلزمات المادية للمشاريع).

● صعوبات الدراسة:

- كان من ابرز صعوبات الدراسة هي عدم الاستجابة والتردد في اعطاء البيانات. حيث جرى في البداية ارسال رسالة من عضو المكتب التنفيذي للمنظمة في الاردن، للوزارت والمؤسسات ذات العلاقة. وكانت الاجابة محدودة ولا تفي بالغرض. وجرى

بعد ذلك تكثيف الاتصال مع تلك المؤسسات وزيارتها والاتصال مع العديد من القائمين والمسؤولين عنها. ومعاودة الاتصال والزيارات لمرات عديدة. وفي النهاية تم الحصول على 43 استبيان، وبقى عدد لم يستكمل بعد.

- إضافة إلى ذلك واجهت الدراسة صعوبة منهجية ولكنها ليست كثيرة التأثير وهي اما لبس في فهم بعض الاسئلة، او في وجود معاني محلية لبعض المفاهيم قد لا توجد في كل البلدان. مثلا لم يكن التمييز واضحا بين المنظمات الدولية او الاجنبية والاقليمية. كما لم يكن التمييز واضحا بين المنظمات الاهلية والتطوعية. وعموما لم تكن هذه المشكلة معقدة وتم التعامل معها في ضوء الفهم المناسب حسب الاجابات.

ثانياً: أوضاع المرأة في الاردن:

تبلغ مساحة الأردن (88778) كيلو مترا مربعا، وبلغ عدد سكان الأردن (5723000) نسمة وذلك في عام 2007، حيث بلغت الكثافة السكانية 64.5 شخص لكل كيلو متر مربعاً، ويبلغ حجم الأسرة في الأردن 5.4 نسمة. وتقدر دائرة الإحصاءات العامة في الأردن عدد السكان ليوم الاثنين الموافق 2010/3/15 بـ (6006859) نسمة. (دائرة الإحصاءات العامة، الأردن بالأرقام، 2007)

ويمكننا هنا أن نشير الى دراسة حول خريطة تمكين المرأة في الاردن (دائرة الاحصاءات العامة، 2007) والتي توصلت الى انه ورغم التطورات الكثيرة التي حصلت في اوضاع المرأة في الاردن، الا ان الشراكة بينها وبين الرجل لا تزال دون المستوى المطلوب. حيث تبين المؤشرات تأخر المرأة عن الرجل بشكل كبير في العديد من المجالات.

وفيما يتعلق بالمؤشرات الإحصائية للإناث فقد تبين أن الإناث يشكلن ما نسبته 48.5% من سكان الأردن، وبالرغم من ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث (11.4%) مقارنة بالذكور (4.1%)، إلا أن نسبة الإناث في التعليم الجامعي تبلغ 51.3%. أما عن معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي للإناث (15) سنة فأكثر، فقد بلغت 14.2% مقابل 64% للذكور، وبلغت نسبة البطالة بين الإناث (15) سنة فأكثر ما نسبته 24.4% مقابل 10.1% للذكور.

تشكل الإناث 22.6% من موظفي الحكومة، كما وان 14.3% من العاملين في السلك الدبلوماسي هن إناث، وبلغت نسبة مشاركة الإناث في المجلس التشريعي/أعيان 12.7%، كما وبلغت نسبة مشاركتهن في المجلس التشريعي/نواب ما نسبته 6.4%. وتشكل الإناث 27.4% من أعضاء المجالس النيابية، وكذلك 21% من أعضاء النقابات العمالية، و22.7% من أعضاء النقابات المهنية، وكذلك يشكلن 27.8% من أعضاء الأحزاب السياسية. وعلى المستوى المهني، فإن 17.1% من الأطباء هن من الإناث، و33.3% من أطباء الأسنان، ويشكلن 46% من الصيادلة، و20.5% من المحامين. ويبلغ العمر المتوقع للإناث عند الولادة 74.4 سنة مقابل 71.6 سنة للذكور، ويبلغ متوسط عمر الزواج للإناث في الأردن 26.3 سنة، وتشكل الإناث ما نسبته 11.6% من أرباب الأسر. (دائرة الإحصاءات العامة، مؤشرات المرأة الأردنية، 2008)،

● خريطة المشروعات:

يتبين من الدراسة ان المشروعات تشمل معظم مناطق الاردن الجغرافية. ويلاحظ ان المشروعات في الدرجة الاولى توجد مقارها ومراكزها الرئيسية في عمان العاصمة. ولكنها تمتد في نشاطها الى باقي مناطق المملكة. ويمكن القول ان الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني الرئيسية تجد لها مكانا مناسبيا في العاصمة ففيها التواصل والتمويل والموارد. والعاصمة عمان، فيها ما يزيد عن ثلث سكان الاردن، ويتركز فيها الوافدون الى الاردن من الدول المجاورة، وبالتالي فهي مدينة جاذبة، خاصة أن في أطرافها مناطق بحاجة الى تطوير وتنمية، كما انه فيها ويجاورها عدد من المناطق الريفي والمدن والمخيمات.

من قراءة المشروعات واهدافها واسمائها، يتبين انها تركز على قضايا التمكين الاجتماعي والاقتصادي الشامل للمرأة، واكسابها المهارات والمعارف اللازمة لها لتادية ادوارها الاجتماعية. إضافة الى ذلك فإن اهتماما ملحوظا في المشروعات ينصب على التصدي للعنف الاسري، سواء من حيث التوعية، او الوقاية، او الرعاية والعلاج او الايواء. كما ان عدد من المشروعات تركز على التوعية القانونية والدعم النفسي والاجتماعي والارشاد. وفي الغالب فإن المشروعات تركز على المرأة ولكن في عدد منها يكون التركيز على المرأة وباقي افراد الأسرة. بل ان من المقترحات ان تتوجه المشروعات لباقي افراد الأسرة وللرجال خاصة. بقناعة ان اي عمل يتم بمعزل عن المنظومة الاسرية مكتملة قد لا يؤتي ثماره وقد لا يحقق اهدافه.

ثالثاً: الوضع الراهن للمشروعات الاجتماعية:

يشمل هذا القسم من عرض نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بالمشروعات من حيث توصيف المشروعات، واعدادها و انتشارها وعمرها الزمني، ومجمل دورة حياتها منذ التأسيس ومرورا بالتنفيذ والمتابعة والتقييم، متضمنا ذلك عناصر القوة والضعف في المشروعات والعقبات التي واجهتها وتواجهها، وايضا النتائج والانجازات التي حققتها المشروعات.

1: بيانات عامة عن المشروعات

أسماء المشروعات:

1. الارتقاء- للإرشاد القانوني والاجتماعي.
2. الإرشاد الأسري (الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني).
3. ازدهار النساء لتمكين المرأة.
4. ازدهار النساء.
5. بداية جديدة (في مساعدة النساء الموقوفات إدارياً).
6. بناء القدرة المحلية لمكافحة العنف ضد المرأة في الأردن.
7. تعزيز حقوق المرأة الإنسانية ومجابهة العنف ضد المرأة.
8. تعزيز حقوق المرأة القانونية.
9. التمكين (تمكين المرأة).
10. تمكين المجتمع المحلي خاصة المرأة في جنوب الأردن.
11. تمكين المرأة في منطقة الشلالة والاشرفية/محافظة العقبة.
12. تمكين المرأة.
13. تمكين المرأة.
14. جيوب الفقر/تمكين المجتمع المحلي خاصة المرأة.
15. الحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي.
16. حماية اللاجئيين العراقيين في الأردن في موضوع العنف القائم على النوع الاجتماعي.
17. خط الإرشاد القانوني والاجتماعي والنفسي.
18. دعم المجتمعات المحلية.
19. دعم وتمكين المرأة اجتماعياً.
20. دمج النوع الاجتماعي في الحياة العامة.
21. رصد حقوق المرأة الأردنية.
22. رصد حقوق المرأة قانونياً.
23. الرعاية النفسية الاجتماعية.
24. صالون التجميل.
25. صندوق الادخار لتمكين المرأة.
26. العدالة الجنائية للأحداث (نور).
27. فرصة- لتمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً.
28. قدرات.
29. كرامة.
30. كسب الدعم والمؤازرة لمناهضة العنف ضد المرأة.
31. مجابهة العنف الأسري.

32. مجابهة العنف ضد النساء والفتيات.
33. محو الأمية" للسيدات.
34. المرأة والتكنولوجيا.
35. مركز حاسوب.
36. المقر الدائم لمجابهة العنف الأسري.
37. مكانة (1) لتمكين النساء.
38. مكانة (2).
39. مكانة (2). لتمكين النساء.
40. منتدى حقوق إنسان وتعزيز الروابط والرصد.
41. وئام للمصالحة والتوفيق الأسري.
42. وحدة الأسرة الآمنة (خاص بالتعامل مع النساء المعنفات).
43. وحدة تدريبية لإيجاد فرص عمل للفتيات.

استمرارية المشروعات:

يتبين من النتائج أن حوالي ثلاثة أرباع المشروعات مستمرة 32 (74.4%)، والباقي منته. وفيما يتعلق بسنوات التأسيس فتوزعت على السنوات (196، 1998، 1999) مشروع لكل منها. وأكثر السنوات مشاريعا كانت سنوات (2007، 2008، و 2009) بواقع 8 مشاريع لكل منها. وتوزعت المشروعات على باقي السنوات. أما بالنسبة للعمر الزمني للمشاريع، فحوالي الربع مدتها سنة واحدة 11 (25.6%)، وحوالي الثلث مدتها سنتان 13 (30.2%)، وأكثر من الثلث بقليل هي مشاريع مستمرة غير منتهية، 15 (34.9%).

المدى الزمني للمشاريع:

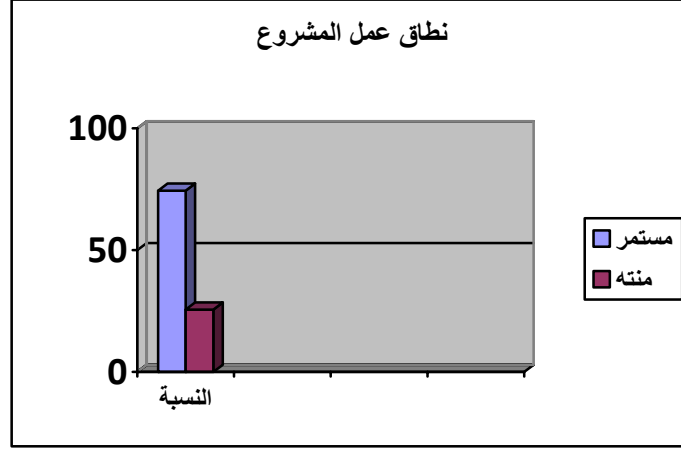
أكثر من ثلث المشاريع هي مشاريع مستمرة 15 (34.9%)، وأقل من الثلث بقليل 13 (30.2%) المدى الزمني لها سنتان، والربع تقريبا 11 (25.6%) المدى الزمني لها سنة واحدة، ونسبة قليلة من المشاريع المدى الزمني لها من 3-5 سنوات 4 (9.3%).

نطاق عمل المشروعات:

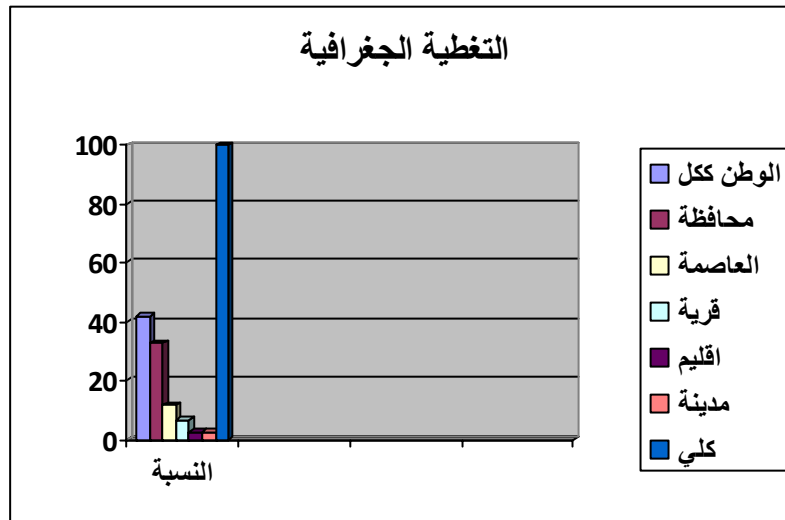
احتوت الاستبانة على ثلاث خيارات لنطاق عمل المشروعات وهي (وطني، إقليمي، ودولي). ولكن خلال عملية جمع المعلومات أضاف المجيبون فئة "محلي" ويقصدون المشروعات التي نطاق عملها مناطق معينة في الأردن. حيث يمكن اعتبارها مشاريعاً وطنية مقابل الدولي والإقليمي. على أن حوالي ثلاث أرباع المشروعات نطاق عملها وطني (74.4%) والباقي محلي (25.6%). أما فيما يتعلق بالتغطية الجغرافية للمشاريع، فإنها تتوزع على عدد من التقسيمات، فالغالبية منها على المستوى الوطني (41.9%)، ويأتي بعدها في الانتشار المشروعات التي تغطي محافظة بأكملها (32.6%)، ثم المشروعات التي تتركز في العاصمة عمان (11.6%). ثم تتوزع باقي المشروعات إما على قرية أو مجموعة من القرى أو على مدينة معينة. من المناسب القول إن الأردن يتكون من 12 محافظة، والعاصمة هي أكبر المحافظات وأكثرها سكانا.

جدول رقم (1)
بيانات عامة حول المشروع

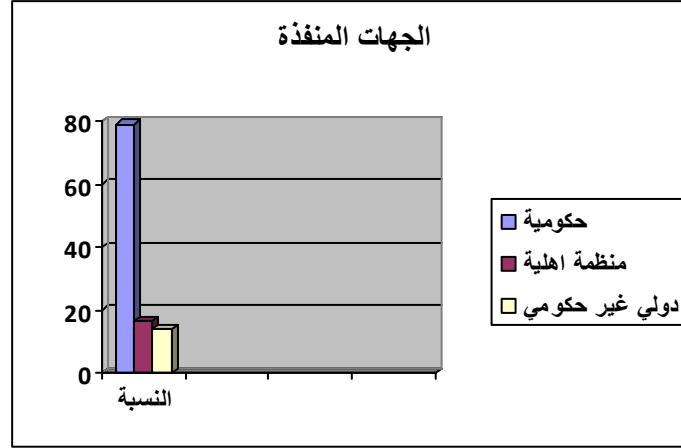
المتغيرات	العدد	النسبة
نطاق عمل المشروع		
مستمر	32	74.4
منته	11	25.6



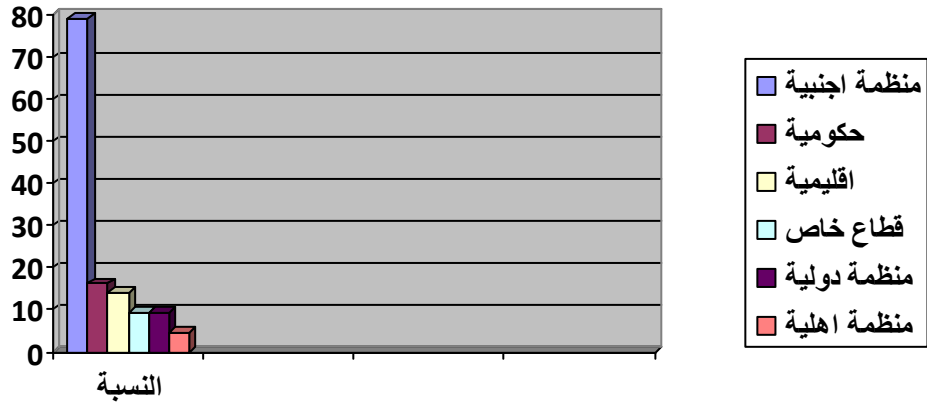
التغطية الجغرافية للمشروع		
الوطن ككل	18	41.9
محافظة	14	32.6
العاصمة	5	11.6
قرية أو مجموعة قرى	3	6.5
إقليم	1	2.3
مدينة	1	2.3
كلي	43	100



الجهات المنفذة		
18.6	8	حكومية
16.3	7	قطاع خاص
46.5	20	منظمة أهلية
27.9	12	منظمة دولية غير حكومية



مصادر التمويل



مصادر التمويل		
79.1	34	منظمة أجنبية
16.3	7	حكومية
14.0	6	منظمة إقليمية
9.3	4	قطاع خاص
9.3	4	منظمة دولية
4.7	2	منظمة أهلية

جدول رقم (1)
بيانات عامة حول المشروعات

المتغيرات	العدد	النسبة
نطاق عمل المشروع		
مستمر	32	74.4
منته	11	25.6
التغطية الجغرافية للمشروع		
الوطن ككل	18	41.9
محافظة	14	32.6
العاصمة	5	11.6
قرية أو مجموعة قرى	3	6.5
إقليم	1	2.3
مدينة	1	2.3
كلي	43	100
الجهات المنفذة		
حكومية	8	18.6
قطاع خاص	7	16.3
منظمة أهلية	20	46.5
منظمة دولية غير حكومية	12	27.9
مصادر التمويل		
منظمة أجنبية	34	79.1
حكومية	7	16.3
منظمة إقليمية	6	14.0
قطاع خاص	4	9.3
منظمة دولية	4	9.3
منظمة أهلية	2	4.7
المدى الزمني للمشاريع		
سنة	11	25.6
سنتان	13	30.2
3-5 سنوات	4	9.3
مستمر	15	34.9
الارتباط بمشاريع أخرى		
نعم	22	51.2
لا	21	48.8

في السؤال المفتوح رقم (7) تم السؤال عن المشروعات المرتبطة بالمشروعات المدروسة. ولقد ذكر في هذا السياق 24 مشروعا (دون تكرار - انظر الملحق رقم 1-ب). ومن قراءة أسماء المشروعات يتبين أنها تدور حول قضايا هامة تهتم المرأة والأسرة بشكل عام. ويغلب عليها أنها مشاريع للإرشاد والتوعية الأسرية، متضمنة التوجيه الاجتماعي والنفسي. كما تتضمن مشاريع عديدة حول العنف الأسري والوقاية منه وتعليم الضحايا كيفية التعامل معه والتخفيف من سلبياته. إضافة إلى اهتمام كبير في المشروعات بقضايا التمكين الاجتماعي والاقتصادي والمهاراتي للمرأة. باعتبار أن التمكين هو الوسيلة المثلى لها للتعامل الأنسب مع الواقع ولتحقيق حياة كريمة بعيدا عن الضعف والاستكانة التي يمكن أن تؤدي إلى الاستغلال والعوان. كما

توجد مشاريع عديدة تتعلق بتقديم الرعاية المتكاملة للمرأة وللأسرة للتعامل مع مصاعب الحياة والعنف أو عنف الفقر والحاجة. يمكن القول أن المشروعات المدروسة مرتبطة بمشاريع مشابهة لها، ومكملة لها من حيث الأهداف والمستهدفين باعتبار أن متطلبات النهوض تستدعي وجود مشاريع كثيرة وعلى المستوى الوطني.

2: التنفيذ:

الجهات المنفذة للمشاريع:

في الإجابة عن هذا السؤال كانت الخيار مفتوحا لذكر اكثر من جهة منفذة. لذلك فإن النسب المذكورة تعود لك سؤال على حدة ولا تتضاف لتصبح 100% بمجموعها. فينبغي اخذ كل عنصر على حده. يتبين من النتائج أن اغلب الجهات المنفذة هي منظمات أهلية (أو جمعيات كما هو الاستعمال الشائع في الأردن)، وذلك بعدد 20 (46.5%)، تليها المشروعات المنفذة من قبل الجهات الحكومية، 8 (18.6%)، ثم القطاع الخاص 7 (16.3%). والجهات الحكومية تشمل أي منظمة أو مؤسسة أو هيئة تتبع الحكومة. وبعض الهيئات التي تعتبر حكومية مثل المجلس الوطني للأسرة، فهو ليس هيئة حكومية بالمعنى الشائع ولكنه مؤسسة وطنية تتشارك في إدارتها وتمويلها الحكومة والقطاعات التطوعية والأهلية ذات العلاقة. لكن تغلب عليها الصفة الرسمية.

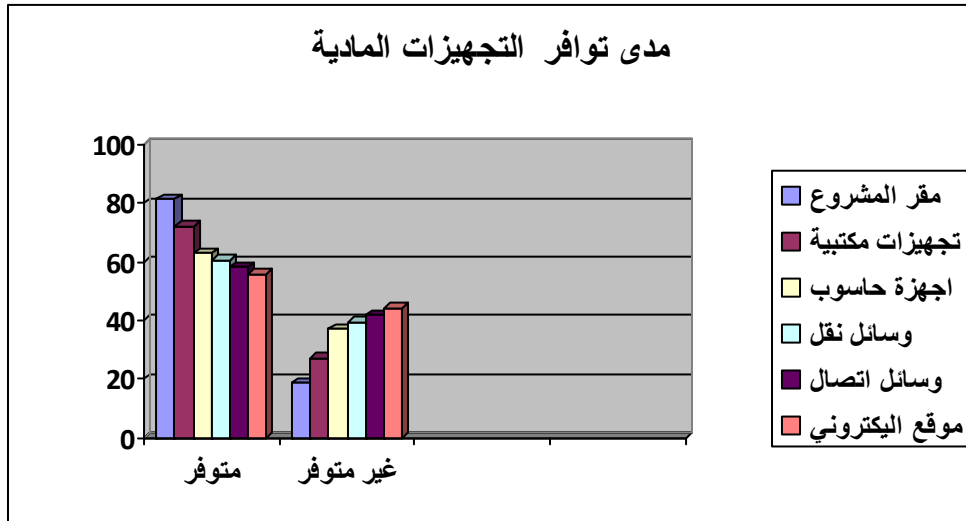
مصادر التمويل:

كان اغلب التمويل من مصادر أجنبية عن طريق منظمات أجنبية (34 (79.1%)، أو دولية 4 (9.3%). ويبدو هنا خلط بين مسميات المنظمات. فالمنظمة الدولية هي التي تتبع الأمم المتحدة أو ما شابهها. أما المنظمة الاجني فهي المنظمة التي أصل تسجيلها في دولة غير الأردن. يبدو من الإجابات أن المجيبين خلطوا بين الأمرين فهم يقصدون المنظمات الدولية والأجنبية معا. فمن المناسب الدمج بين الفئتين في فئة واحدة هي المنظمات الدولية والأجنبية.

يتضح من البيانات (جدول رقم 2) أن لأغلب المشروعات مقرات تزاوّل من خلالها أعمالها. وفي الغالب لا تتطلب المشروعات مقرات خاصة بها. حيث يمكن تنفيذها من خلال الموارد المكانية والمادية المتوافرة لدى الجهات القائمة على التنفيذ. إضافة إلى أن الجهات الممولة تتجه إلى أن لا تمويل بنية أساسية من مقرات أو معدات وتفضل أن يذهب التمويل مباشرة إلى تحقيق أهداف المشروعات المحددة. وبشكل عام يظهر أن المشروعات لديها من التجهيزات المادية ما يكفي إلى حد كبير. لكن يتبين نقص في وسائل الاتصال خاصة الاتصال الإلكتروني، فحوالي النصف فقط من المشروعات لديها مواقع اليكترونية (55.8%)، ربما يعود هذا إلى أن استخدام الانترنت لا يزال محدودا. وفي الملحق رقم (2) تفصيل للتجهيزات المادية المتوافرة للمشاريع، يمكن الرجوع إليها للاستزادة. مدى توافر التجهيزات المادية اللازمة للمشاريع:

جدول رقم (2) مدى توافر التجهيزات المادية اللازمة للمشاريع

التجهيزات	متوفرة (العدد والنسبة%)	غير متوفرة (العدد والنسبة%)
مقر للمشروع	35 (81.4)	08 (18.6)
تجهيزات مكتبية	31 (72.1)	12 (27.9)
أجهزة حاسوب	27 (62.8)	16 (37.2)
وسائل نقل	26 (60.5)	17 (39.5)
وسائل اتصال	25 (58.1)	18 (41.9)
موقع اليكتروني	24 (55.8)	19 (44.2)



العاملون في المشروعات:

لقد وقع خلط أيضا في الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالعاملين في المشروعات من حيث النوع أو العدد. فتم التعامل مع الأمر كما يلي: اعتبر السؤال رقم 13 عن عدد العاملين ذكورا أو إناثا وكانت الإجابة عنه رقمية. والسؤال 14 اعتبر عن نوع المدير ذكرا أو أنثى، وأعطيت الإجابة 1 إذا كان المدير ذكرا ورقم 2 إذا كانت المديرية أنثى. وفي السؤال رقم 15 تم إتباع نفس الترميز المستخدم مع سؤال رقم 14 مع إضافة رمز 3 للمشاريع التي يعمل في إدارتها الإناث والذكور. وكان متوسط عدد العاملين الذكور في المشروعات. كانت أغلبية المشروعات تدار من قبل النساء 31 (72.1%)، في حين أدار الرجال 7 (16.3%) من المشروعات، و5 (11.6%) مشاريع إدارتها مشتركة. ربما تكون الإجابة عنا غير دقيقة. ولكن أثرنا أن نعرض الإجابات كما هي، ويمكن اجراء التصويبات اللازمة لاحقا.

أما بخصوص نوع العاملين في إدارة المشروعات، فقد كانت الأغلبية من الإناث (22 (51.2%)، وعدد من المشروعات 16 (37.2%)، يعمل في إدارتها كل من الذكور والإناث معا. ونسبة اقل من الرجال 4 (9.3%) يعملون في الإدارة.

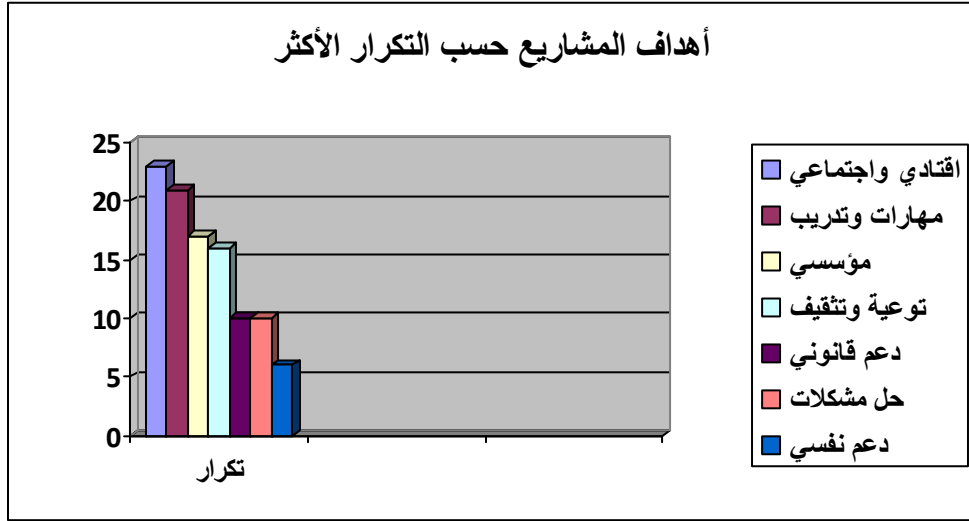
أما بالنسبة لعدد العاملين فقد كان متوسط عدد العاملين الذكور 4، ووسيط 2. وكان متوسط عدد العاملات الإناث 9، بوسيط 6 عاملات.

أهداف المشروعات:

لقد وضع السؤال عن اهداف المشروعات بشكل مفتوح، وذلك كي يمكن الاحاطة بكافة الاهداف كما يراها القائمون على المشروعات، او كما هي في وثائق المشروعات. ولقد تم حصر 109 أهداف للمشاريع. وقد تم ذكر جميع الأهداف كما وردت في الاستبيان مرتبة هجائياً (انظر الملحق رقم 3). إضافة إلى ذلك فقد تم تصنيف هذا الكم الكبير من الأهداف إلى عدد من الفئات، وهي:

جدول رقم (3) أهداف المشروعات حسب التكرار الأكثر

التكرار	الأهداف	
23	تمكين اقتصادي واجتماعي وتحسين مستوى الحياة	1
21	مهارات وتدريب	2
17	مؤسسي	3
16	توعية وتنقيف	4
10	مناصرة ودعم قانوني ورصد	5
10	حل المشكلات ومساعدة المعنفات والحد من العنف	6
6	الدعم النفسي والاجتماعي والإرشاد.	7



وكما يبدو من الجدول رقم (3)، فإن اهداف التمكين بكافة مكوناته حضي بال تكرار الاكبر (23). وقصد بالتمكين التمكين الاقتصادي والاجتماعي وتحسين نوعية ومستوى حياة المستفيدين. وجاء في المرتبة التالية من حيث الاهمية، امور اكساب المهارات والتدريب بكافة انواعه ومضامينيه. فالتدريب وسيلة هامة لتحسين مستوى الحياة وتعزيز ثقة النساء بانفسهن، وتمكينهم من مواجهة متطلبات الحياة والتعامل مع صعابها، خاصة ان كثيرا من المشروعات موجهة للنساء المعنفات او اللاتي يعانين من ضيق العيش والظروف الصعبة.

وكانت مشاريع الاصلاح والبناء المؤسسي في المرتبة الثالثة، تلتها مشاريع التوعية ثم المناصرة وحل المشكلات. وجاء الدعم النفسي الاجتماعي والارشاد في المرتبة السابعة. وعلى كل فإن هذه الاهداف تشكل منظومة من عوامل النهوض بالمرأة اجتماعيا والارتقاء بها.

طبيعة أنشطة المشروعات:

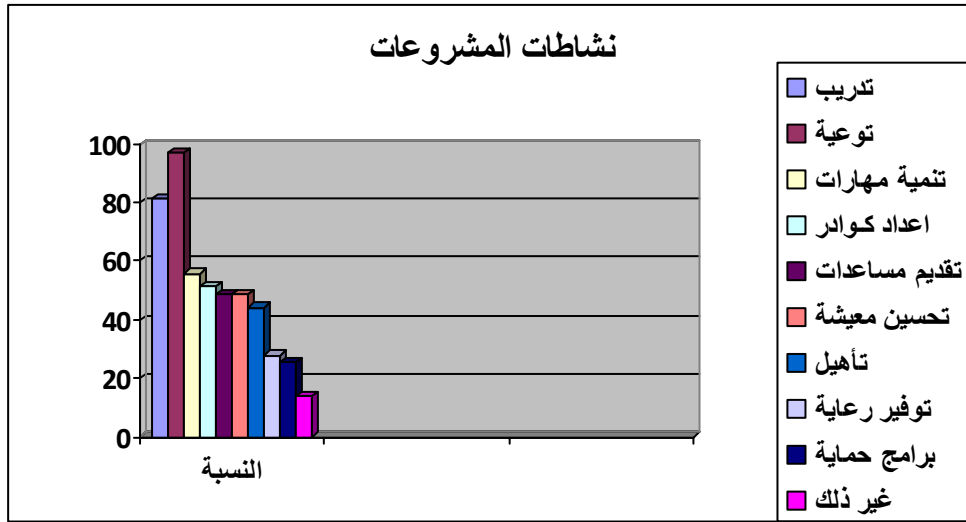
تم السؤال عن 9 من أنماط الأنشطة التي تقوم بها المشروعات، وتم إضافة خيار عاشر يتعلق بأي نشاطات أخرى لم تذكر في الاستبانة. ويبين الجدول رقم (4) أعداد ونسب نشاطات المشروعات المدروسة. ويمكن القول ابتداءً إن الأنشطة المذكورة تعكس أهداف المشروعات. وهذا أمر منطقي فلكي تتحقق الأهداف لا بد من نقلها إلى واقع ملموس وإجراءات تنقل الأفكار والأهداف المرغوبة إلى عمل ممكن، ونتائج محققة. فالنشاطات هي الآلية التي يمكن أن تنقل الأهداف إلى التحقق الواقعي. وهنا نشير أيضا إلى انه تم إعطاء الخيار مفتوحا للمجيبين لاختيار أكثر من إجابة وبالتالي فإن النسب المذكورة مع كل خيار إجابة تتعلق بذلك البند فقط. وينبغي اخذ كل خيار بمفرده، ولكن يمكن الاستنتاج من الأرقام أي النشاطات هي الأكثر تكرارا وربما الأكثر أهمية.

يتبين من النتائج إن نشاطات التدريب أو التكوين تأتي في المقدمة من النشاطات تتبعها نشاطات التوعية (35) (81.4%)، 34 (79.1%) على التوالي). ثم يأتي بعدها في الترتيب نشاطات تنمية المهارات (24) (55.8%)، و ثم أعداد الكوادر، 22 (51.2%)، وبأعداد ونسب متساوية كل من تقديم مساعدات مالية أو عينية، وتحسين ظروف العيش (21) (48.8%) لكل منها). بعد ذلك تتوزع النسب على باقي النشاطات، انظر الجدول رقم (4).

ومن خلال الإجابة عن الشق النوعي المفتوح من السؤال عن أنشطة المشروعات، تم ذكر عدد كبير من الأوصاف لهذه النشاطات. وقد أمكن استخلاص ابرز هذه الصفات، حيث يتبين من ذلك ما يلي. وللأسف يمكن الرجوع إلى الملحق رقم 4 الذي يقدم لائحة بالأوصاف التي تم ذكرها من قبل المجيبين عن الاستمارة.

جدول رقم (4) نشاطات المشروعات

المتغيرات	العدد	النسبة
تدريب/تكوين	35	81.4
توعية	34	79.1
تنمية مهارات	24	55.8
إعداد كوادر	22	51.2
تقديم مساعدات مالية أو عينية	21	48.8
تحسين ظروف العيش	21	48.8
تأهيل وإعادة تأهيل	19	44.2
توفير مؤسسات رعاية مختلفة	12	27.9
برامج حماية	11	25.6
غير ذلك	6	14.0



الفئات التي تستهدفها المشروعات

إن المستهدفين من المشروعات هم الفئة الأهم في هذا السياق فهم العامل المؤثر في التخطيط للمشاريع وفي إيجادها وبالتالي تكون هذه الفئات هي محل عمل المشروعات وهي المستفيدة منها بشكل مباشر. ولقد تم تقسيم فئات المستهدفين إلى أربع فئات حسب الخصائص التالية وهي: 1. الحالة الاجتماعية، 2. الحالة الوظيفية، 3. حسب العمر، و 4. الحالة الصحية. انظر جدول رقم (4).

كان النصيب الأكبر من المستهدفات هن النساء المتزوجات، حيث كانت أعدادهن ونسبتهن 37 (90.7%)، تليها فئة العزباوات والمطلقات بأعداد ونسب متساوية، 37 (86.0%) لكل منها. وكان الاستهداف أكبر لربات البيوت 30 (69.8%)، و ثم للمتقاعدات 29 (67.4%)، تليها فئة العاملات 28 (65.1%). وحسب العمر كان الاستهداف أكثر للشابات والفتيات و ثم المسنات والاستهداف كان الأقل بالنسبة للأطفال كما يبدو من النتائج. وتتقارب نسب الاستهداف حسب الحالة الصحية سواء مريضات أو معوقات (20 (46.5%)، و 21 (48.89%) على التوالي. واستهدف حوالي ربع المشروعات 11 (25.6%) حالات صحية أخرى عند السيدات.

أما بالنسبة لاستهداف الرجال فتبين ان اقل من نصف المشروعات قد استهدفت في نشاطاتها الرجال، وحوالي الثلث لم تستهدف الرجال. وذلك من الاستبيانات التي استكملت عنها الإجابات انظر الجدول ادناه.

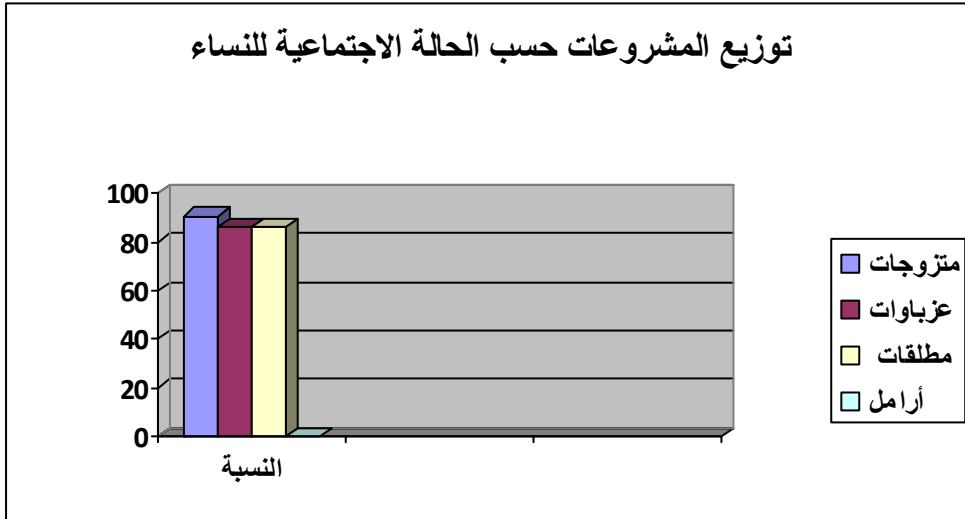
استهداف الرجال

نعم	21 (48.8%)
لا	14 (32.6%)

وبخصوص عدد المستهدفين من المشروعات فكان المتوسط هو 1759 شخص، بوسيط حسابي (240)، وكان متوسط عدد المستفيدين الفعليين 2300 شخص بوسيط قدره 200 شخص.

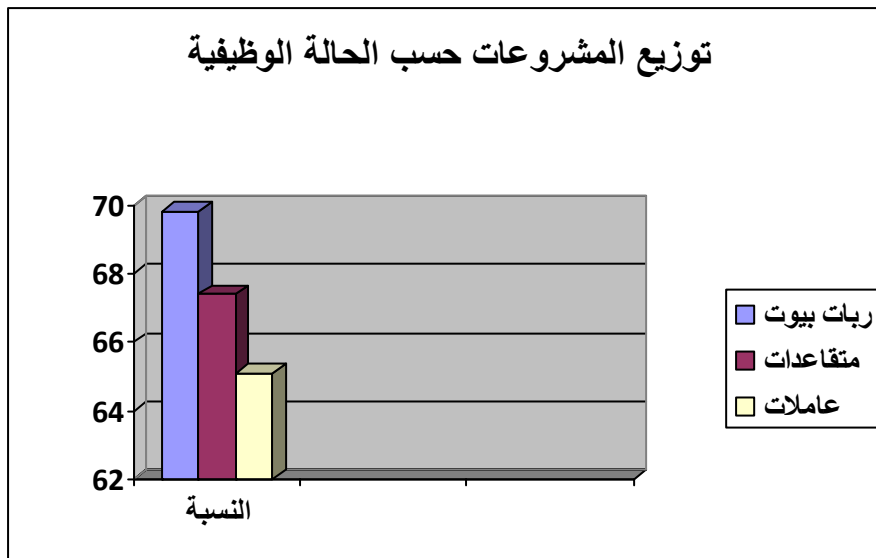
جدول رقم (5)
توزيع المشروعات حسب فئات المستهدفين

المتغيرات	العدد	النسبة
حسب الحالة الاجتماعية للنساء		
متزوجات	39	90.7
عزباوات	37	86.0
مطلقات	37	86.0
أرامل		

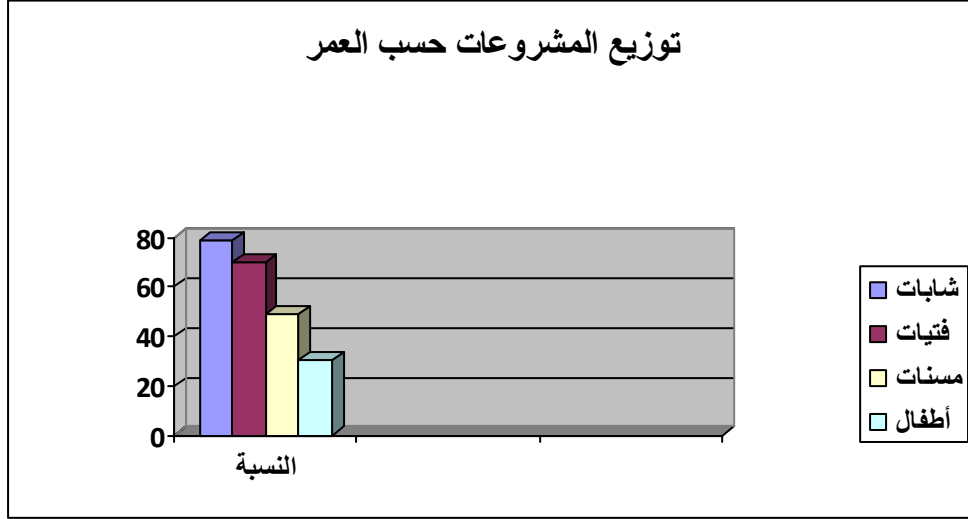


توزيع المشروعات حسب الحالة الوظيفية

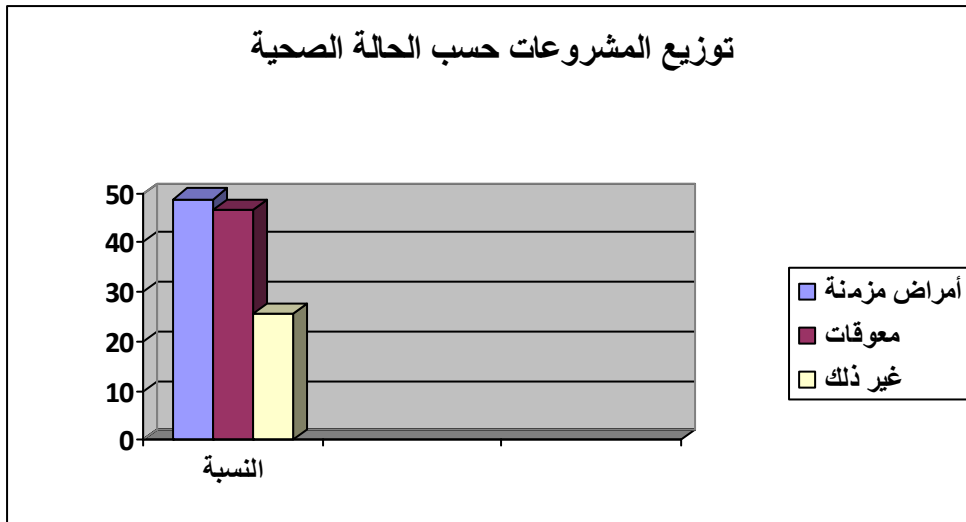
المتغيرات	العدد	النسبة
ربات بيوت	30	69.8
متقاعدات	29	67.4
عاملات	28	65.1



توزيع المشروعات حسب العمر		
79.1	34	شابات
69.8	30	فتيات
48.8	21	مسنات
30.2	13	أطفال



توزيع المشروعات حسب الحالة الصحية		
48.8	21	أمراض مزمنة
46.5	20	معوقات
25.6	11	غير ذلك



3: الإنجازات والمشكلات

السؤال المركزي المتعلق بالمشروعات كافة هو هل حققت هذه المشروعات اهدافها أم لا. كانت الإجابة عن هذا السؤال بالإيجاب لنسبة كبيرة من المشروعات (81.4%)، أما النسب الباقية فتعود إما لمشاريع جديدة او لمشاريع لم يتم تقييمها بعد. ربما من حيث المنهج حيث كان من المناسب إضافة خيار إجابة آخر هو أن المشروع جديد. على كل لقد تبين هذا من خلال الإجابات، ولكن لم يتم الفصل بين المشروعات الجديدة أو التي لم تحقق اهدافها تبعاً لرأي المجيبين عن الأسئلة. انظر للاستزادة ملحق رقم (5).

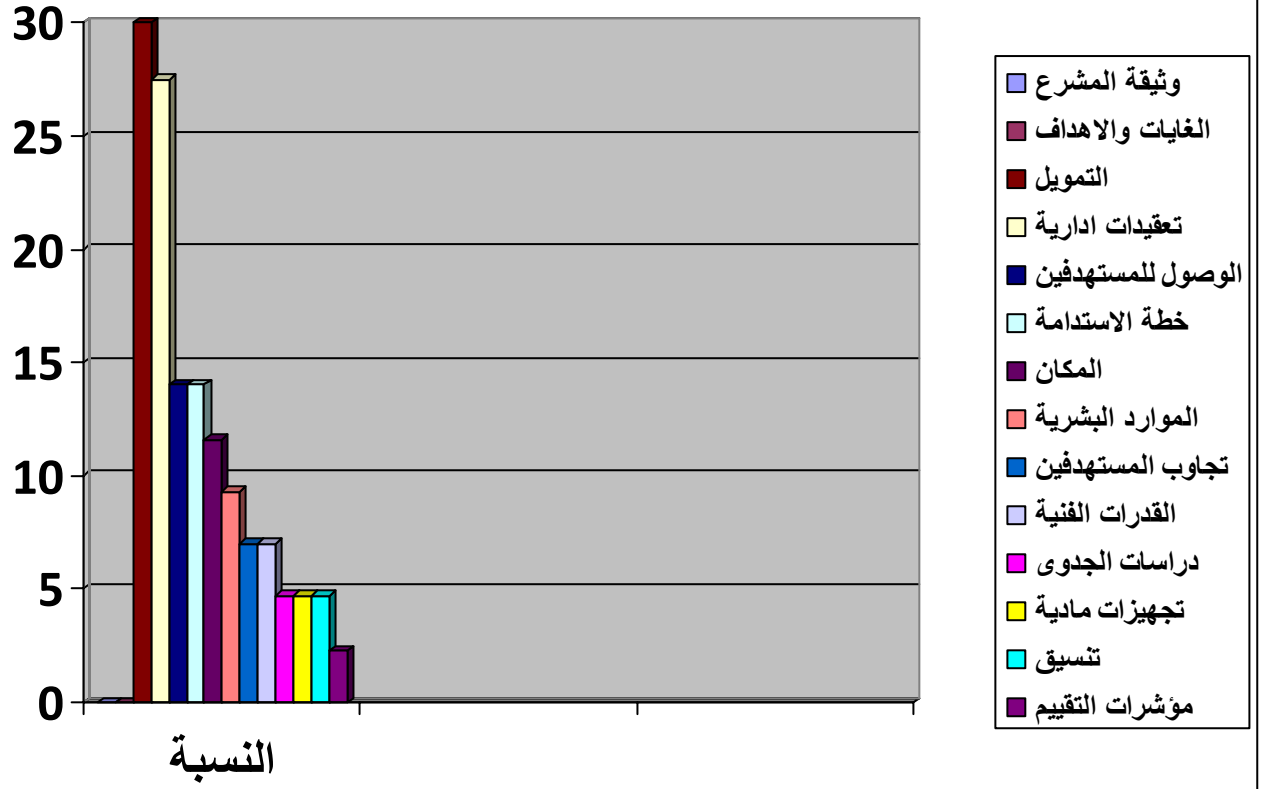
العقبات التي تواجه المشروعات:

يبين جدول رقم (5)، العقبات التي واجهت وتواجه المشروعات. وكان من ابرزها مشكلة التمويل، و ثم مشكلة تعقيد الإجراءات الإدارية. وتكاد تكون هاتان المشكلتان قاسما مشتركا بين جميع المشروعات. فحوالي ثلث المشروعات 13 (30.2%) تعاني من مشكلة التمويل، و12 (27.5%) تعاني من التعقيدات الإدارية. ونسب متفاوتة من المشروعات تعاني من مشكلات شتى مثل صعوبة الوصول إلى المستهدفين أو عدم تجاوبهم، وعدم وجود خطط للاستدامة، ونقص الموارد البشرية.

جدول رقم (6) العقبات والصعوبات التي واجهت المشروعات

النسبة	العدد	العقبات
	لم تذكر أي عقبات أو معوقات في هذين البندين	عدم وجود وثيقة مشروع عدم وضوح غايات المشروع وأهدافه
30.2	13	مشكلة التمويل
27.5	12	تعقيد الإجراءات الإدارية
14.0	6	صعوبة الوصول إلى المستهدفين
14.0	6	عدم وجود خطة للاستدامة
11.6	5	مشكلة المكان
9.3	4	نقص الموارد البشرية
7.0	3	عدم تجاوب المستهدفين
7.0	3	نقص القدرات الفنية
4.7	2	مشكلات دراسات الجدوى
4.7	2	نقص التجهيزات المادية
4.7	2	مشكلة التنسيق بين الجهات ذات الصلة
2.3	1	عدم وجود مؤشرات للتقييم

العقبات



أما بالنسبة لتوصيف هذه العقبات، والإجراءات التي اتخذت للتغلب عليها، فقد تم السؤال عنها بشكل مفتوح. وقدم المجيبون معلومات كثيرة حول هذه القضايا. ويقدم الملحق رقم (6)، هذه العقبات كما وردت في البيانات الأولية.

4: آليات التقييم والمتابعة

يبين الجدول رقم (6) توزيع المشروعات حسب إجراءات تقييمها ومتابعتها. ويتبين أن الغالبية العظمة من المشروعات قد تم تقييمها 34 (79.1%)، ولم يتم تقييم 6 (14.0%) مشاريع، ربما لأنها جديدة ولم تبدو الحاجة ملحة بعد لتقييمها.

مراحل التقييم:

أما بالنسبة لمراحل التقييم، فهو مستمر لأكثر من نصف المشروعات 26 (60.5%)، ومرحلي لعدد اقل 20 (46.5%)، ونهائي ل 17 (39.5%). ويجدر القول هنا إلى وجود تداخل في النسب حيث انه خيار اختيار اكثر من إجابة كان متاحا للمجيبين، وبالتالي فإن المشروعات قد تتوكلب فيها جميع أنواع التقييم.

جهات التقييم:

تتعدد جهات التقييم من الذاتي، إلى الخارجي إلى متعدد الأطراف. وتبين من النتائج أن التقييم الذاتي اتبع في اكثر من نصف المشروعات 24 (55.8%). وكان يقوم به في الغالب الإداريون والمستفيدون بنسب متساوية (24 (55.8%) لكل منهم. وكان 19 (44.2%) من المشروعات شارك في تقييمها العاملين فيها.

وبخصوص التقييم الخارجي فقد تم تقييم 19 (44.2%) من المشروعات من قبل الجهات الاشرافية، و 13 (30.2%) تم تقييمها من قبل الجهات التمويلية، و 7 (16.3%) من المشروعات توجد ترتيبات أخرى لتقييمها. وكان التقييم متعدد الأطراف ل 10 (23.3%) من المشروعات.

منهجية التقييم:

يركز التقييم في الغالب على تقييم الأداء 33 (76.6%)، و تم تقييم الأهداف والمخرجات 31 (72.1%)، وأخيرا تقييم الأنشطة 30 (69.8%). تبدو أنماط التقييم متقاربة، فحوالي ثلاثة أرباع المشروعات والتي جرى تقييمها يتبع في تقييمها التقييم الذي يظهر انه يتسم بالتكامل والتركيز على مجمل عمليات المشروعات. قد يكون هذا لان أغلبية المشروعات تمويلها خارجي وتتطلب وثائقها وجود التقييم، ومشاركة الجهات الممولة والإشرافية على عملية التقييم. ذلك لأن المنظمات الدولية والأجنبية هي أيضا بحاجة إلى إثبات نجاح المشروعات التي تمويلها، لأنها في الأصل تأخذ التمويل من جهات حكومية من الدول الغنية أو من موازنات الأمم المتحدة التي تشارك فيها الدول الأعضاء في المنظمة.

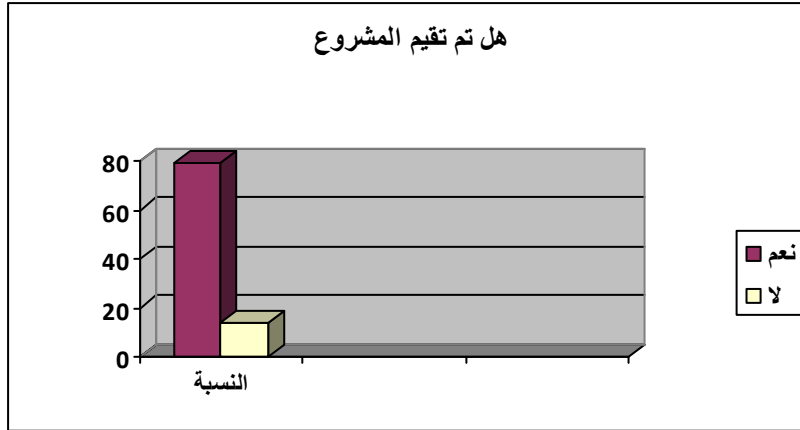
أدوات التقييم:

كان من ابرز الأدوات المنهجية المستخدمة في التقييم، هي المقابلة 32 (74.4%) ثم الاستبيان 26 (60.5%)، يليها المؤشرات 24 (55.8%)، ومراجعة الملفات بتساو في العدد والنسبة 24 (55.8%)، ثم تأتي الملاحظة الميدانية. ويغلب على أدوات التقييم إتباعها للمنهج النوعي، ربما لان هذا المنهج يعطي صورة افضل عن مدى تحقق أهداف المشروعات. فالقياسات الكمية

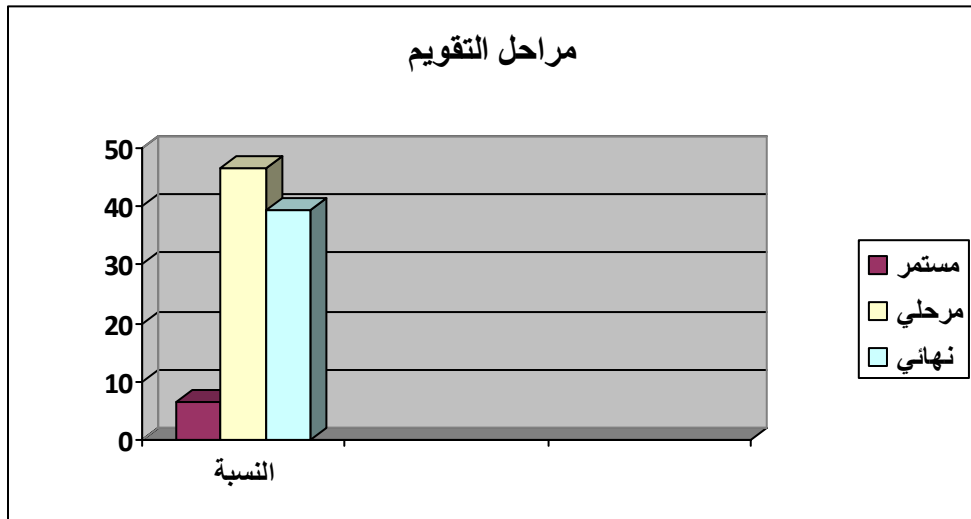
وحدها لا تكفي وقد تعطي صورة غير حقيقية عن الآثار التي حققتها المشروعات وعن المعاني أو المعاينة التي يواجهها المستهدفون من هذه المشروعات.

جدول رقم (7)
آليات التقييم والمتابعة

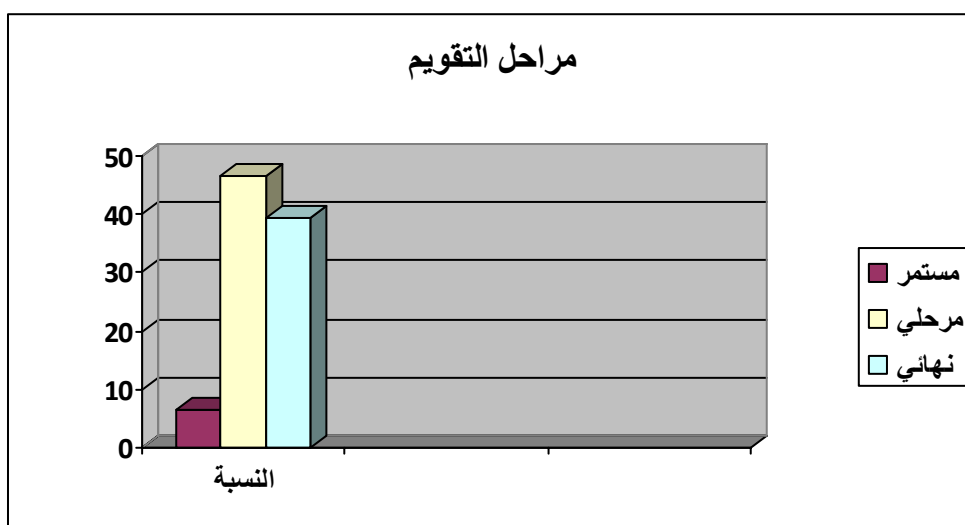
المتغيرات	العدد	النسبة
هل تم تقييم المشروع		
نعم	34	79.1
لا	6	13.9



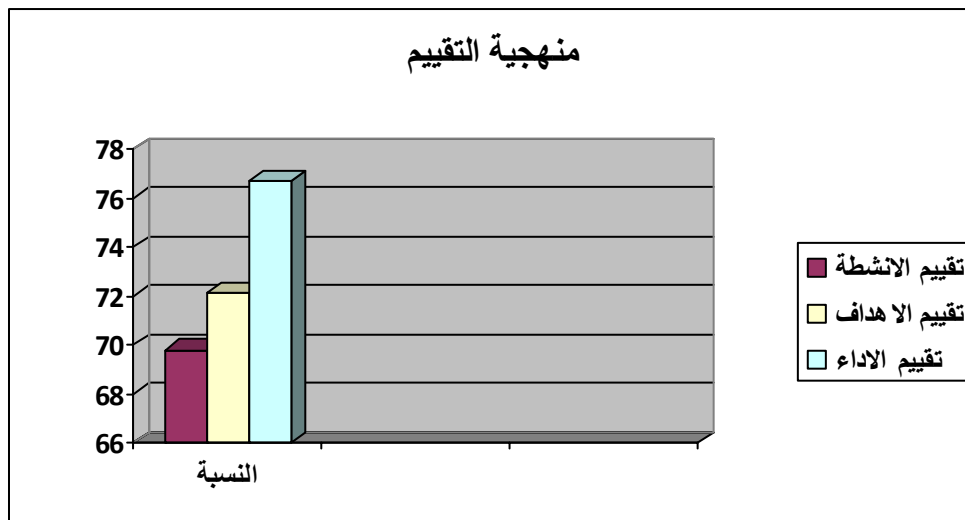
مراحل التقييم		
مستمر	26	6.5
مرحلي	20	46.5
نهائي	17	39.5



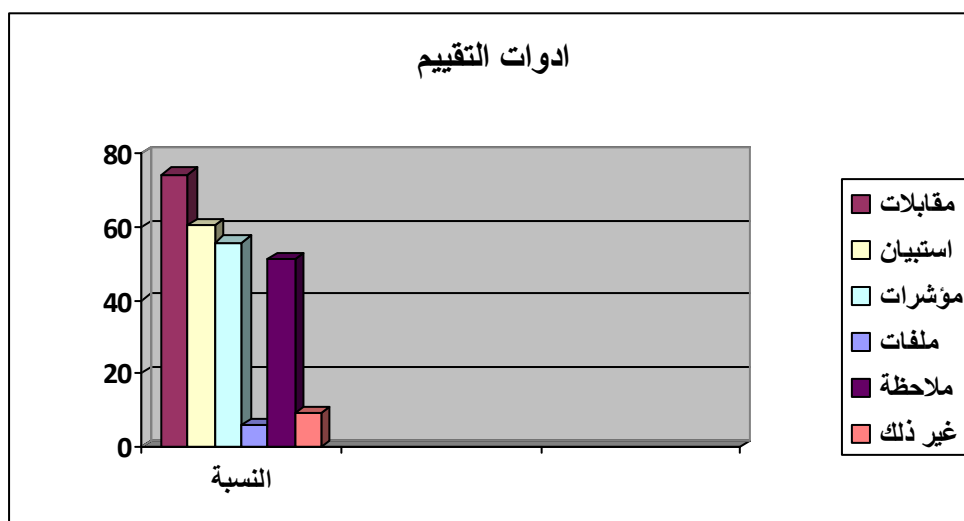
جهة التقييم		
55.8	24	ذاتي
55.8	24	الإداريين
55.8	24	المستفيدين
44.2	19	العاملين
16.3	7	خارجي:
30.2	13	جهات إشرافية
44.2	19	جهات تمويلية
16.3	7	أخرى
23.3	10	متعدد الأطراف



منهجية التقييم		
69.8	30	تقييم الأنشطة
72.1	31	تقييم الأهداف "المخرجات"
76.7	33	تقييم الأداء



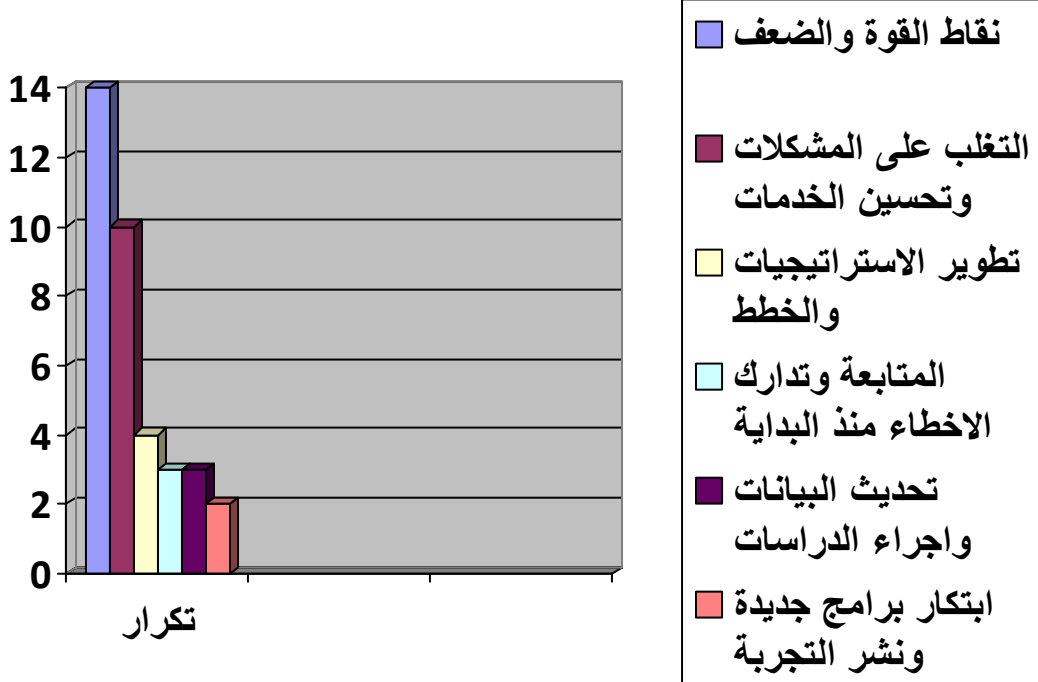
أدوات التقييم		
74.4	32	مقابلات
60.5	26	الاستبيان
55.8	24	مؤشرات
5.8	24	ملفات
51.2	22	ملاحظة
9.30	4	غير ذلك



جدول رقم (8)
كيفية استفادة المشروعات من عملية التقييم:

الرقم	اسم المشروع	التكرار
1	- الكشف عن نقاط القوة والضعف	14
2	- التغلب على المشكلات والصعوبات وتحسين الخدمات	10
3	- تطوير الإستراتيجيات والخطط	4
4	- المتابعة وتدارك الأخطاء منذ البداية	3
5	- تحديث قاعدة البيانات وإجراء دراسات	3
6	- ابتكار برامج جديدة ونشر التجربة	2

كيفية استفادة المشاريع من عملية التقييم



أما بالنسبة لمدى استفادة المشروعات من التقييم، فتشير البيانات في الجدول رقم (8)، الى ان الفائدة كانت متحققة من التقييم. فقد كانت الاستفادة الاكبر للمشاريع في المساعدة على الكشف عن نقاط القوة والضعف، تلى ذلك مساعدة المشروعات في التغلب على المشكلات والصعوبات وبالتالي تحسين الخدمات التي تقدمها. كما استفادت المشروعات من نواح اخرى مثل، تطوير خططها واستراتيجياتها، ومساعدتها في تحديث بياناتها وابتكار برامج جديدة ونشر التجربة. يبدو بإيجاز من هذا الاجابات ان التقييم كان فاعلا ومفيدا للمشاريع، سواء في تحسين عملها، او مساعدتها في تدارك الاخطاء وتحسين الاداء. (انظر لمزيد من التفصيل ملحق رقم 8).

رابعاً: الرؤية المستقبلية

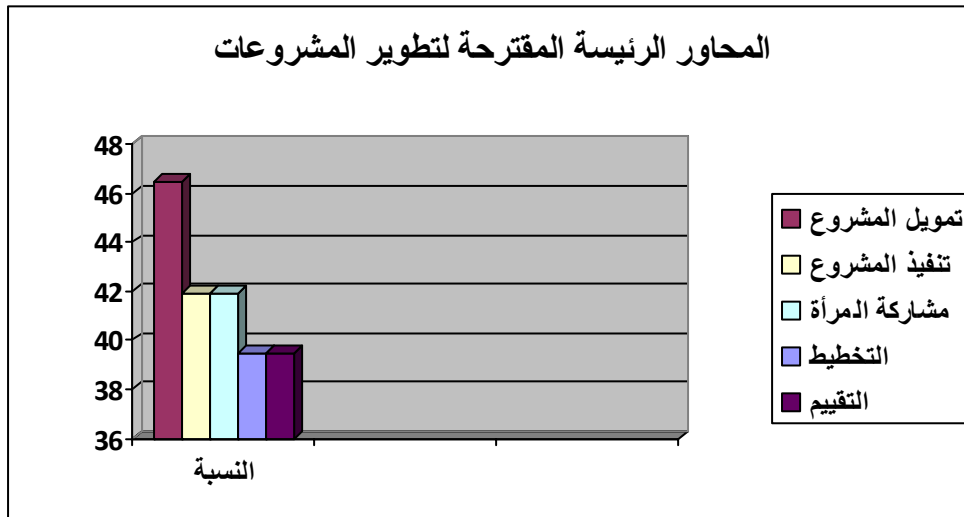
يمثل هذا المحور ختام محاور الدراسة. وكما هي الحال مع عدد كبير من أسئلة الدراسة تم إعطاء المبحوثين فرصة اختيار أي خيارات إجابة يرونها مناسبة أو منطبقة على حالة مشاريعهم. هذا النمط من الإجابة يوسع دائرة الخيار أمام المبحوثين لكنه لا يبين بوضوح الترتيب النسبي للخيارات، إلا من خلال مقارنة الأرقام المطلقة.

لقد تبين أن الاهتمام الأول بالتحسين في المشروعات كان هو عملية تمويل المشروعات. لا غرابة في ذلك إذا تذكرنا أن مشكلة التمويل كانت من أهم العقبات التي واجهت المشروعات. وستبقى كذلك إن لم يكن لدى الجهات القائمة على المشروعات القدرة على الاستدامة ووجود التمويل الذاتي المضمون. ولكن كما هو معروف فإن الكثير من المشروعات قيد الدراسة تأتي استجابة لاهتمامات الممولين والجهات التي تدعمهم. فبدون هذا التمويل ربما لم توجد كثير من القضايا محل الاهتمام.

ولقد تقاربت أهمية المقترحات المتعلقة بقضايا التنفيذ ومشاركة المرأة والتقييم، انظر الجدول رقم (9).

جدول رقم (9)
المحاور الرئيسية المقترحة لتطوير المشروعات

المقترحات	العدد والنسبة (%)
تمويل المشروع	20 (46.5%)
تنفيذ المشروع	18 (41.9%)
مشاركة المرأة في المشروع	18 (41.9%)
التخطيط للمشروع	17 (39.5%)
تقييم المشروع	17 (39.5%)



وكان شق من السؤال عن المقترحات المستقبلية لتحسين المشروعات نوعيا مفتوحا، وجاءت عنه إجابات كثيرة ومتنوعة، تاركين التفاصيل والإجابات إلى الملحق رقم (9).

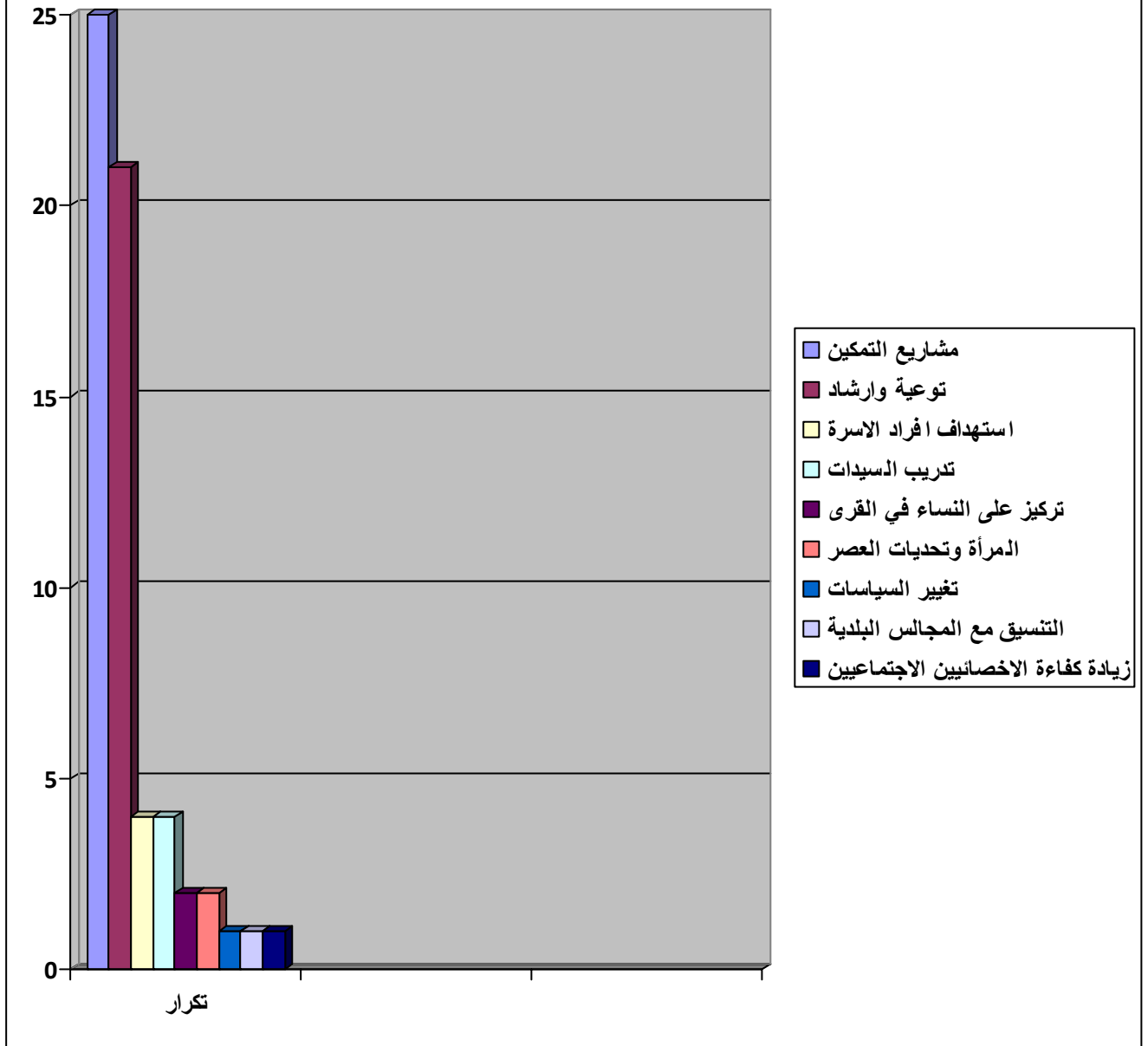
المجالات المقترحة للمشاريع الجديدة:

يبين الجدول رقم (10)، المجالات الاجتماعية المقترحة للمشاريع. حيث تشير النتائج الى ان مشاريع التمكين تأتي في صدارة المشروعات المقترحة، تليها مشاريع التوعية والارشاد واكساب المهارات. وهناك مقترحات لاستهداف جميع افراد الاسرة وليس فقط النساء. باعتبار أن العمل للنهوض بالمرأة لا يتم بمعزل عن العمل مع ومن خلال جميع افراد الاسرة، والمجتمع بشكل عام. كما أن هناك مقترحات تتناول عدد من القضايا وبإهتمام قليل، مثل تغيير السياسات، والتنسيق مع المجالس البلدية، وزيادة كفاءة الاختصاصين الاجتماعيين. (لمزيد من التفصيل انظر ملحق رقم 10).

جدول رقم (10) المجالات الاجتماعية المقترحة للمشاريع

التكرار	اسم المشروع	
25	مشاريع التمكين (النفسي، الاجتماعي، الاقتصادي، القانوني، السياسي والثقافي)	1
21	توعية وإرشاد وبناء قدرات واكساب مهارات	2
4	استهداف جميع أفراد الأسرة	3
4	تدريب السيدات على إدارة المشروعات	4
2	تركيز على النساء في القرى	5
2	المرأة وتحديات العصر	6
1	تغيير السياسات	7
1	التنسيق مع المجالس البلدية	8
1	زيادة كفاءة الأخصائيين الاجتماعيين	10

المجالات الاجتماعية المقترحة للمشاريع



خامساً: النتائج والاستخلاصات

لقد تمت دراسة 43 مشروعاً من مشاريع النهوض بالمرأة في الأردن وفق المواصفات التي تم اعتمادها من قبل منظمة المرأة العربية في وثيقة الدراسات المسحية في المجال الاجتماعي. وتم اختيار المشروعات على عدة مراحل أولها تحديد الجهات والمؤسسات الرسمية والتطوعية والخاصة التي تعنى بالنهوض الاجتماعي للمرأة والتي لديها مشروعات وفق المعايير المعتمدة. وتم الاتصال بالجهات تلك ومراسلتها، والطلب منها تزويد فريق البحث بالبيانات حول المشروعات، وفقاً للإطار المعتمد والتعريفات المستخدمة.

وقد استخدم الاستبيان الذي تم إعداده واعتماده من قبل منظمة المرأة العربية كأداة للدراسة. واحتوى الاستبيان على أسئلة حول مجمل دورة حياة المشروعات منذ التأسيس ومروراً بالتنفيذ، ومن ثم التقييم والتطوير. وجاءت الأسئلة على نمطين، أسئلة مغلقة: تم التعامل معها كمياً (باستخدام الإحصاء الوصفي المناسب/النسب والتكرار). وتم عرض النتائج في جداول. أما الأسئلة المفتوحة، فقد تم حصر الإجابات وتسجيلها بدقة كما وردت من القائمين على المشروعات، ومن ثم ترميزها، وترتيب حسب التكرار الأكثر والذي يعبر عن الأهمية التي يضعها القائمون على المشروعات لهذه الأمور.

الصعوبات التي واجهت الدراسة:

من أبرز الصعوبات التي واجهت الدراسة كانت عدم استجابة الجهات المنفذة للمشروعات والتردد في إعطاء البيانات. حيث جرى في البداية إرسال رسالة من عضو المكتب التنفيذي للمنظمة في الأردن، للوزارات والمؤسسات ذات العلاقة. وكانت الإجابة محدودة ولا تفي بالغرض. ثم بعد ذلك جرى تكثيف الاتصال مع تلك المؤسسات وزيارتها والاتصال مع العديد من القائمين والمسؤولين عنها. ومعاودة الاتصال والزيارات لمرات عديدة. وفي النهاية تم الحصول على 43 استبيان، ويبقى عدد لم يستكمل بعد.

ولقد واجهت الدراسة بعض الصعوبات المنهجية تتمثل في لبس في فهم بعض الأسئلة المتضمنة في الاستبيان، أو في وجود معان محلية لبعض المفاهيم قد لا توجد في كل البلدان. مثلاً، لم يكن التمييز واضحاً بين المنظمات الدولية أو الأجنبية والإقليمية، ولم يكن التمييز واضحاً بين المنظمات الأهلية والتطوعية. وكان لكثرة الأسئلة المفتوحة صعوبة في الترميز وفي التحليل وفي بعضها لم يمكن وضعها في جداول نتيجة لطبيعة الإجابات المكررة بشكل كبير (خاصة توفر المستلزمات المادية للمشاريع).

ملخص النتائج:

كانت معظم المشروعات مستمرة (75%) . أما بالنسبة لسنوات التأسيس، فقد كانت سنوات (2007، 2008، و2009) الأكثر نصيباً في استحداث وتنفيذ المشروعات في الوقت الذي توزعت على السنوات (1996، 1998، 1999) مشروع لكل منها. واستمر ما يقارب أكثر من ثلث المشروعات بقليل في حين بقي الثلث لمدة سنتين، وما يقارب الربع لمدة سنة واحدة.

أما فيما يتعلق بنطاق عمل المشروعات فإن ثلاث أرباعها على المستوى الوطني والباقي محلي. والتغطية الجغرافية في الغالب على المستوى الوطني، ومن ثم على مستوى المحافظة بأكملها، ثم توزعت باقي المشروعات إما على مستوى قرية أو مجموعة من القرى أو على مدينة معينة.

كز الكثير من المشروعات على تقديم الإرشاد القانوني والاجتماعي والنفسي للنساء وأسرهن وأحيانا للرجال. كما أن بعض المشروعات لديها خط الإرشاد القانوني والاجتماعي والنفسي، مجانيا يمكن المحتاجات من الاتصال بالجمعيات والهيئات ذات العلاقة طلبا للمشورة والنصيحة أو المساعدة المباشرة. لذلك توجد مشروعات متعددة تعنى بتقديم الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني والرعاية النفسية الاجتماعية المتكاملة.

وحيث أن النهوض يتطلب إكساب المرأة المعرفة والمهارات والإمكانيات التي تؤهلها للنهوض والإمساك بزمام المبادرة وجعلها عنصرا فعالا في المجتمع، اقتضى ذلك وجود العديد من المشروعات التي تعنى بالتمكين الاقتصادي والاجتماعي والقانوني والمؤسسي للمرأة. وذلك بهدف إكساب المرأة والمؤسسات التي تعنى بشؤونها القدرات اللازمة لتمكينها من الاستقلالية والنهوض بالحصول والتمكن من الإنتاجية والفعالية الاجتماعية.

لقد حظي موضع العنف بالنصيب الأكبر من المشروعات. فمن المشروعات ما يهدف إلى الحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي، أو كسب المؤازرة لمناهضة العنف، ومجابهة العنف الأسري تحديدا، خاصة الموجه ضد النساء والفتيات. إضافة إلى وجود مشروعات تعنى بمساعدة النساء المتعرضات للعنف هن وأطفالهن، ووجود مشروعات تهتم بالمصالحة وتحقيق الوفاق الأسري. وتعزز هذه الجهود الموجهة ضد العنف، بمشروعات تعمل على بناء القدرات المحلية لمكافحة العنف وتعزيز حقوق المرأة القانونية ورصد ومتابعة تنفيذ القوانين ذات العلاقة.

ولقد ارتبطت المشروعات القائمة بمجموعة من المشروعات المشابهة والتي تدعم التوجهات والاهتمامات للمشروعات المدروسة. وخاصة في مجالات الإرشاد والتوعية الأسرية، العنف الأسري والوقاية منه وتعليم الضحايا كيفية التعامل معه والتخفيف من سلبياته. وايضا مشروعات التمكين الاجتماعي والاقتصادي والمهاراتي للمرأة. ومشروعات تقديم الرعاية المتكاملة للمرأة وللأسرة للتعامل مع مصاعب الحياة والعنف أو عنف الفقر والحاجة.

أما فيما يتعلق بعملية تنفيذ المشروعات، فأغلب الجهات المنفذة هي منظمات أهلية، تليها الحكومية أي التي تغلب عليها الصفة الرسمية. وكان أبرز التمويل من مصادر أجنبية عن طريق منظمات أجنبية أو دولية. وتوفر لأغلب المشروعات مقرات تزاوّل من خلالها أعمالها في حين يتبين نقص في وسائل الاتصال خاصة الاتصال الإلكتروني. ولقد كان للمرأة النصيب الأكبر في إدارة المشروعات، كما كان أغلبية العاملين أيضا من النساء.

لقد كانت أهداف المشروعات معيرة عن أسمائها، حيث كانت أهداف التمكين هي الأكثر تكرارا، تبعثها أهداف إكساب المهارات والتدريب بكافة أنواعه ومضامينه. ولا غرابة في ذلك فإن التمكين الحقيقي لا يتحقق إلا إذا اكتسب المرأة مهارات وقدرات وإمكانيات حقيقية. ومن ثم جاءت مشاريع الإصلاح والبناء المؤسسي في المرتبة الثالثة والتي تلتها مشاريع التوعية ثم المناصرة وحل المشكلات، في حين جاء الدعم النفسي الاجتماعي والإرشاد في المرتبة السابعة.

ويمكن القول أيضا أن نشاطات البرامج قد بينت بشكل واضح ارتباطها بالأهداف. حيث جاء في المقدمة نشاطات التدريب أو التكوين ثم تنمية المهارات وتليها أعداد الكوادر ومن ثم تقديم مساعدات مالية أو عينية، وتحسين ظروف العيش بعد ذلك توزعت النسب على باقي النشاطات. ويدل الارتباط الواضح بين النشاطات والأهداف إلى أن المشروعات قد تم تصميمها بشكل واضح ومنطقي وربما يشير إلى أن المشروعات لم تواجه صعوبات في مجال التصميم أو

الأهداف. حيث كانت هذه الأمور الجوهرية قد حسمت بشك مبكر في بداية عملية إنشاء المشروعات. وربما يدل هذا أيضا إلى أن الجهات الممولة تطلب وثائق مشاريع وفق مواصفات محددة ومعايير مفاضلة لاستحقاق التمويل.

وفيما يختص بعملية الاستهداف من المشروعات، فكان النصيب الأكبر من المستهدفات هن النساء المتزوجات تليها فئة العزباوات والمطلقات. وكان الاستهداف الأكبر لربات البيوت و ثم للمتقاعدات تليها فئة العاملات. وأكثر المستفيدات من المشروعات كن الشابات والفتيات و ثم المسنات وأقلهن الأطفال. وتتقارب نسب الاستهداف حسب الحالة الصحية سواء مريضات أو معوقات.

أما بالنسبة للصعوبات والمعوقات التي واجهت المشروعات فكان من أبرزها مشكلة التمويل، و ثم مشكلة تعقيد الإجراءات الإدارية، ونسب متفاوتة من المشروعات تعاني من مشكلات شتى مثل صعوبة الوصول إلى المستهدفين أو عدم تجاوبهم، وعدم وجود خطط للاستدامة، ونقص الموارد البشرية.

إن غالبية العظمة من المشروعات قد تم تقييمها والباقية لم تقيم ربما لأنها جديدة ولم تبدو الحاجة ملحة بعد لتقييمها. يتضح من النتائج أن نسبة كبيرة من الأهداف قد حققت أهدافها أما المشروعات المتبقية فهي إما مشاريع جديدة أو لم يتم تقييمها بعد.

وكما تبين سابقا يمكن القول أن المشروعات تحظى بتصميم جيد، خاصة فيما يتعلق بالتقويم، فالتقييم مستمر لأكثر من نصف المشروعات، ومرحلي لعدد أقل. واتباع أسلوب التقييم الذاتي في أكثر من نصف المشروعات حيث كان يقوم به في الغالب الإداريون والمستفيدون بنسب متساوية.

وبخصوص التقييم الخارجي فقد تم تقييم حوالي نصف المشروعات من المشروعات من قبل الجهات الإشرافية، وحوالي الثلث تم تقييمها من قبل الجهات التمويلية، و اقل من الخمس بقليل من المشروعات توجد ترتيبات أخرى لتقييمها. وكان التقييم متعدد الأطراف لما يقارب ربع المشروعات. ويظهر انه لما يقارب ثلاثة أرباع المشروعات اتصف التقييم بتكامله وشموليته وتركيزه على مجمل عمليات ودورة حياة المشروعات.

ولقد تبين أن اغلب أدوات التقييم اتبعت المنهج النوعي ثم تأتي الملاحظة الميدانية المستخدمة في التقييم، والمقابلة ثم الاستبيان يليها المؤشرات ومراجعة الملفات. وكانت الاستفادة الأكبر للمشاريع في الكشف عن نقاط القوة والضعف، تلي ذلك مساعدة المشروعات في التغلب على المشكلات والصعوبات. كما ساعد التقييم في تطوير الخطط والاستراتيجيات، وتحديث البيانات، وابتكار برامج جديدة، نشر التجربة.

الرؤية المستقبلية:

من ابرز المقترحات للمشاريع المستقبلية كانت المزيد من مشاريع التمكين، ومشاريع التوعية والإرشاد واكساب المهارات. وكذلك حل مشكلات التمويل حيث تبين أن معظم التمويل يأتي من مصادر أجنبية.

كما أن هناك مقترحات لاستهداف جميع أفراد الأسرة وليس فقط النساء. باعتبار أن العمل للنهوض بالمرأة لا يتم بمعزل عن العمل مع ومن خلال جميع أفراد الأسرة. وقدمت مقترحات لتطوير وتغيير السياسات والقوانين بما يفيد في تحسين أوضاع المرأة وتسهيل مشاركتها المجتمعية والحد من المشكلات التي تتعرض لها المرأة مثل العنف. كما أشارت بعض المقترحات إلى ضرورة التنسيق مع المجتمع المحلي ومع القائمين على المجالس البلدية، وايضا في توسيع ادوار الاختصاصيين الاجتماعيين وزيادة كفاءتهم خاصة أنهم الذين يتعاملون بشكل مباشر مع القضايا الاجتماعية الشائكة مثل العنف الأسري، والانحراف ويتعاملون مع الفئات والمهمشة والأقل رعاية.

من خلال دراسة المشروعات المذكورة يتبين أنها تغطي جانباً مهماً من اهتمامات المرأة وأوضاعها الحالية. ويتبين أن قسماً كبيراً منها موجه نحو مواجهة مشكلات تعترض المرأة والأسرة بشكل عام خاصة مشكلة العنف. ولقد حظيت مشكلة العنف بقسط كبير من الاهتمام وتخصيص الموارد. ويمكن القول أن التوجهات العامة للمشروعات كانت في عملية مواجهة المواقف والظروف الصعبة والسلبية التي تؤثر على حياة المرأة. وكانت القضايا الايجابية والمبادرات الخيرة قد لاقت القليل من الاهتمام. مثلاً كان التركيز الأكبر على مواجهة العنف الأسري والمجتمعي، وإنشاء المشروعات التي تعنى بالتوعية أو المكافحة أو الحد من العنف أو مواجهة نتائجه. وهذا أمر في غاية الأهمية. ولكن التوسع في هذا الاتجاه قد يبذل الطاقات والموارد في قضايا محدودة ويحرف الاهتمام عن قضايا جوهرية كبرى. من الأهمية بمكان إيجاد بيئة اجتماعية مستوعبة لكل من الرجل والمرأة في نطاق تكاملي متناغم، وبناء اسري فاعل.

وفي الختام من الأهمية التنبيه إلى أن تمويل المشروعات في الغالب يأتي من مصادر أجنبية، وهذا يجعل المشروعات أسرى للأجندات ولشروط التمويل ولاهتمامات الممولين والتي قد لا تتفق بالضرورة مع التطلعات والاهتمامات والقضايا المحلية والوطنية. ينبغي أن يكون التمويل تبعاً لأجندات محلية ووطنية بالدرجة الأولى وحول القضايا ذات الصبغة الانسانية العامة.

المراجع

دائرة الاحصاءات العامة (المملكة الاردني الهاشمية). (2008). مؤشرات المرأة الأردنية. عمان: دائرة الاحصاءات العامة.

دائرة الاحصاءات العامة (المملكة الاردني الهاشمية). (2007). دراسة خريطة تمكين المرأة في الاردن. عمان: دائرة الاحصاءات العامة/مديرية الاحصاءات السكانية والاجتماعية/قسم احصاءات النوع الاجتماعي.

دائرة الاحصاءات العامة (المملكة الاردني الهاشمية). (2007). الاردن حقائق وأرقام. عمان: دائرة الاحصاءات العامة.

World Bank. (2005). The Economic Advancement of Women in Jordan: A Country Gender Assessment. Washington D.C.: World Bank/Social and Economic Development Group/MENA.

الملاحق

ملحق رقم (1) قائمة بالمشروعات التي تمت دراستها

س.1-أ قائمة بأسماء المشروعات المدروسة حسب أرقام الاستبيانات:

1. مكانة (2).
2. برنامج تمكين المرأة.
3. كسب الدعم والمؤازرة لمناهضة العنف ضد المرأة.
4. وحدة الأسرة الآمنة (خاص بالتعامل مع النساء المعنفات).
5. برنامج تمكين المرأة.
6. خط الإرشاد القانوني والاجتماعي والنفسي.
7. الإرشاد الأسري (الدعم النفسي الاجتماعي والقانوني).
8. الحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي.
9. الرعاية النفسية الاجتماعية.
10. دعم وتمكين المرأة اجتماعياً.
11. وئام للمصالحة والتوفيق الأسري.
12. بداية جديدة (في مساعدة النساء الموقوفات إدارياً).
13. العدالة الجنائية للأحداث (نور).
14. بناء القدرة المحلية لمكافحة العنف ضد المرأة في الأردن.
15. حماية اللاجئين العراقيين في الأردن في موضوع العنف القائم على النوع الاجتماعي.
16. دعم المجتمعات المحلية.
17. ازدهار النساء لتمكين المرأة.
18. كرامة.
19. رصد حقوق المرأة قانونياً.
20. رصد حقوق المرأة الأردنية.
21. إنشاء منتدى حقوق إنسان وتعزيز الروابط والرصد.
22. تعزيز حقوق المرأة القانونية.
23. وحدة تدريبية لإيجاد فرص عمل للفتيات.
24. ازدهار النساء.
25. دمج النوع الاجتماعي في الحياة العامة.
26. تمكين المجتمع المحلي خاصة المرأة في جنوب الأردن.
27. جيوب الفقر/تمكين المجتمع المحلي خاصة المرأة.
28. تمكين المرأة في منطقة الشلالة والاشرفية/محافظة العقبة.
29. المرأة والتكنولوجيا.
30. مجابهة العنف الأسري.
31. المقر الدائم لمجابهة العنف الأسري.
32. التمكين (تمكين المرأة).
33. برنامج قدرات.
34. صالون التجميل.
35. مركز حاسوب.
36. "فرصة" لتمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً.
37. مكانة (1) لتمكين النساء.
38. مكانة (2) لتمكين النساء.
39. مجابهة العنف ضد النساء والفتيات.
40. محو الأمية" للسيدات.

41. "الارتقاء" للإرشاد القانوني والاجتماعي.
42. تعزيز حقوق المرأة الانسانية ومجابهة العنف ضد المرأة.
43. صندوق الادخار لتمكين المرأة.

س-1: كشف بأسماء المشروعات القائمة والتي تمت دراستها حسب الترتيب الهجائي:
ب:

44. الارتقاء- للإرشاد القانوني والاجتماعي.
45. الإرشاد الأسري (الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني).
46. ازدهار النساء لتمكين المرأة.
47. ازدهار النساء.
48. بداية جديدة (في مساعدة النساء الموقوفات إدارياً).
49. بناء القدرة المحلية لمكافحة العنف ضد المرأة في الأردن.
50. تعزيز حقوق المرأة الانسانية ومجابهة العنف ضد المرأة.
51. تعزيز حقوق المرأة القانونية.
52. التمكين (تمكين المرأة).
53. تمكين المجتمع المحلي خاصة المرأة في جنوب الأردن.
54. تمكين المرأة في منطقة الشلالة والاشرفية/محافظة العقبة.
55. تمكين المرأة.
56. تمكين المرأة.
57. جيوب الفقر/تمكين المجتمع المحلي خاصة المرأة.
58. الحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي.
59. حماية اللاجئين العراقيين في الأردن في موضوع العنف القائم على النوع الاجتماعي.
60. خط الإرشاد القانوني والاجتماعي والنفسي.
61. دعم المجتمعات المحلية.
62. دعم وتمكين المرأة اجتماعياً.
63. دمج النوع الاجتماعي في الحياة العامة.
64. رصد حقوق المرأة الأردنية.
65. رصد حقوق المرأة قانونياً.
66. الرعاية النفسية الاجتماعية.
67. صالون التجميل.
68. صندوق الادخار لتمكين المرأة.
69. العدالة الجنائية للأحداث (نور).
70. فرصة- لتمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً.
71. قدرات.
72. كرامة.
73. كسب الدعم والموازرة لمناهضة العنف ضد المرأة.
74. مجابهة العنف الأسري.
75. مجابهة العنف ضد النساء والفتيات.
76. محور الأمية" للسيدات.
77. المرأة والتكنولوجيا.
78. مركز حاسوب.
79. المقر الدائم لمجابهة العنف الأسري.
80. مكانة (1) لتمكين النساء.
81. مكانة (2).
82. مكانة (2). لتمكين النساء.
83. منتدى حقوق إنسان وتعزيز الروابط والرصد.

84. وئام للمصالحة والتوفيق الأسري.
85. وحدة الأسرة الآمنة (خاص بالتعامل مع النساء المعنفات).
86. وحدة تدريبية لإيجاد فرص عمل للفتيات.

ج:

س7: أسماء المشروعات المرتبطة بالمشروعات المدروسة:

1. ازدهار النساء.
2. الإرشاد الأسري(8).
3. الإرشاد النفسي والاجتماعي والقانوني.
4. الإرشاد والتوجيه الاجتماعي والاقتصادي والنفسي.
5. البرنامج الوطني لحماية الأسرة من العنف.
6. التدريب والتأهيل والتمكين.
7. التمكين الاقتصادي والتي تنفذ من خلال مراكز البرامج النسائية.
8. الحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي.
9. الحد من العنف ضد المرأة.
10. الحرفية والإنتاجية.
11. الدعم الاجتماعي.
12. الدعم والتمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء.
13. الرعاية النفسية والاجتماعية(3).
14. الرعاية النفسية.
15. العنف القائم على النوع الاجتماعي.
16. بداية جديدة.
17. حقوق الإنسان ومشاريع التمكين القانوني والحقوقي للسيدات.
18. دعم المجتمعات المحلية.
19. سياسات تمكين المرأة اقتصاديا.
20. مجابهة العنف وإعادة تأهيل الضحايا.
21. مكانة.
22. وئام/العدالة الجنائية للأحداث.
23. محطة معرفة الزرقاء/ مركز تكنولوجيا المعلومات.
24. ناجح لتعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة.

ملحق رقم (2) توافر التجهيزات المادية

س12: مدى توافر التجهيزات المادية اللازمة للمشاريع:
مقر:

أ- يوجد/المقر الرئيسي والفروع والنوافذ/نفس موقع المجلس الوطني لشؤون الأسرة/داخل مركز الملكة رانيا/المقر الرئيسي والفروع والنوافذ 12 متر/يوجد 11 مقر/يوجد مقر/يوجد مقر/مشروع ونام منفذ في مؤسسة ميزان/مشروع منفذ في مؤسسة ميزان/مشروع منفذ في مؤسسة ميزان/متوفر من خلال مكتب IRC/طابق مكون من 3 غرف وقاعة عدد4/جمعية الأسر، مراكز برامج نسائية عدد 3/يوجد مقر بالأجرة./أجرة مقر للمشروع./مقر بالأجرة/مقر بالأجرة/مقر بالأجرة./مقر عدد 1/يوجد مقر في مركز تنمية المجتمع المحلي /مقر مستقل للمشروع/مقر مستقل للمشروع/مقر مستقل/مقر الجمعية ومركز حاسوب/يوجد عدد1./مقر ومكتب تنسيق عدد1/مركز التوعية والإرشاد الأسري/مركز التوعية والإرشاد الأسري/مقر وقاعة كمبيوتر/مقران/يوجد مقر للمشروع/يوجد أربعة مقرات

تجهيزات مكتبية:

أ- يوجد/التجهيزات المخصصة لموظفي الإقراض المباشر/ضمن المشروع/مكاتب وكمبيوترات عدد 7/التجهيزات المخصصة لموظفي الإقراض المباشر/يوجد/يوجد مكاتب/متوفرة/يوجد مكاتب عدد4/تجهيزات مكتبية خادمة للمشروع./يوجد قرطاسيه/قرطاسيه/قرطاسيه/قرطاسيه/تجهيزات مكتبية عدد 6/يوجد/مكاتب عدد3/مكاتب عدد5/مكاتب عدد2/مكاتب عدد3/مكاتب عدد3/قرطاسيه متنوعة/يوجد/أجهزة حاسوب مع طابعاتها عدد33/تجهيزات مكتبية وأثاث مكاتب عدد 3/تجهيزات مكتبية اللازمة للمشروع./أوراق وأقلام وقرطاسيه/غرفة مكتب كاملة (مكتب وكراسي وخزانين)/التجهيزات المكتبية جميعها متوفرة./مجموعة من المكاتب المجهزة بكل ما يلزم.

أجهزة حاسوب:

أ- يوجد/أجهزة الحاسوب المخصصة لموظفي الإقراض /ضمن المشروع/موجود عدد 7/أجهزة الحاسوب المخصصة لموظفي الإقراض 27 جهاز/يوجد/متوفرة/يوجد أجهزة كمبيوتر عدد4/يوجد حاسوب عدد2/يوجد حاسوب عدد2/أجهزة حاسوب عدد6/يوجد/أجهزة حاسوب عدد4 أجهزة كمبيوتر6/أجهزة حاسوب عدد3/أجهزة حاسوب وإعداداتها عدد8/يوجد/أجهزة حاسوب عدد3/أجهزة المركز نفسه/أجهزة حاسوب عدد13/أجهزة كمبيوتر عدد9/أجهزة كمبيوتر عدد24/أجهزة كمبيوتر عدد9

وسائل نقل:

أ- يوجد/السيارات المخصصة لعمل الصندوق /ضمن المشروع/باص /السيارات المخصصة لعمل الصندوق وعدد8/الهاتف، الفاكس، الانترنت، الزيارات الميدانية./يوجد/وسيلة نقل عدد 1/متوفرة/يوفر بدل مواصلات/نوفر أجرة مواصلات./أجرة نقل./أجرة بدل مواصلات/اجر و مواصلات/تمويل المواصلات/يوجد/وسائل نقل للمركز/متوفرة 1/لا يوجد/لا يوجد/يوجد/باصات المركز/سيارات وباصات عدد4/أربع باصات وسيارتين/موبايلات وهواتف عدد6/متوفر باصات وسيارات عدد4.

وسائل اتصال:

أ- يوجد/الهاتف، الفاكس، الانترنت، الزيارات الميدانية /ضمن المشروع/هواتف /يوجد/متوفرة/متوفر هاتف ونت/نوفر أجرة اتصالات./نوفر أجرة اتصالات./يوجد وسائل

اتصال عدد 3/يوجد/متوفرة1/يوجد هاتف وانترنت وفاكس/تلفون/تلفون ارضي/يوجد هاتف وانترنت وفاكس/هواتف موبايلات عدد4/متوفرة هواتف عادية وخلوية.

موقع الكتروني:

أ- يوجد/يوجد /ضمن المشروع/يوجد/يوجد/يوجد/يوجد/يوجد من خلال موقع الجمعية./يوجد/يوجد/موقع المنتدى./يوجد/يوجد موقع الكتروني/يوجد موقع الكتروني/لا يوجد/يوجد موقع الكتروني/يوجد/موقع الجمعية موقع الكتروني للجمعيات عددها 33/يوجد موقع الكتروني /يوجد موقع الكتروني/يوجد موقع الكتروني/متوفر واحد للجمعية الأم.

ملحق رقم (3) أهداف المشروعات

س16: أهداف المشروعات:

1. إجراء مسح لتقييم الأثر وتوثيق ذلك في كتيب.
2. استقبال جميع حالات الإساءة والعنف الأسري.
3. إقامة مشاريع تنمية مجتمع محلي.
4. اكساب الباحثات عن العمل مهارات وظيفية.
5. إنشاء قاعدة قوية من النساء اللواتي لديهن المهارات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والتنمية المهنية.
6. إنشاء علاقات قوية مع القطاع الخاص لضمان فرص العمل وتأمين مصدر للتمويل.
7. إنشاء منتدى لناشطي حقوق الإنسان.
8. إيجاد مكان للدعم ورعاية النساء المعنفات.
9. بناء القدرة المؤسسية لمؤسسات المجتمع المدني في الزرقاء.
10. بناء قدرات المؤسسات لتوسيع انتشارها واستدامتها وقدرتها على خدمة الفئات المستهدفة.
11. بناء قدرات المرأة للمطالبة بحقوقها أمام المحاكم.
12. بناء مؤسسة قائمة بذاتها وتمول نشاطاتها ذاتياً متصلة بالجمعية.
13. تأهيل الخريجين لدمجهم في سوق العمل.
14. تأهيل وتمكين النساء المعرضات للعنف بكافة أشكاله.
15. تحديد احتياجات النساء ووضع حلول لهن للمشاكل التي يعانون منها.
16. تحسين الأوضاع الاقتصادية والمالية للنساء.
17. تحسين أوضاع المجتمعات المحلية من جميع النواحي.
18. تحسين مستوى الحياة للنساء في الأردن.
19. تحسين نظرة المجتمع للمرأة في المناطق النائية.
20. تحسين وضع المرأة من النواحي المختلفة وخاصة في المجتمعات المحلية.
21. تدريب المرأة على آلية حل المشكلات الاجتماعية التي تواجه المرأة.
22. تدريب النساء على تربية وتنشئة اجتماعية سليمة.
23. تدريب النساء وتمكينهم وتأهيلهن اقتصادياً واجتماعياً.
24. تدريب على إعداد وكتابة التقارير الدورية.
25. تدريب كوادر من الجمعيات النسائية من جميع محافظات الأردن.
26. تدريب كوادر من الجهات العاملة في مجال العنف وتمكينهم من التعامل مع النساء المعنفات.
27. تزويد المرأة بالمعرفة والمعلومات القانونية والاجتماعية.
28. تزويد النساء بالمهارات اللازمة للتمتع بحقوقهن.
29. التشبيك مع المؤسسات التي تقدم الخدمات في مجال العنف الأسري.
30. التعريف بالانتهاكات التي تمارس ضد النساء فيما يتعلق بحقوقهن الاقتصادية والاجتماعية.
31. تعزيز التنسيق والمسؤولية بين المؤسسات المعنية ببرامج مناهضة للعنف ضد المرأة.
32. تعزيز القدرات المؤسسية للمنظمات الأهلية الأردنية وتعزيز قدرات المرأة.
33. تعزيز القدرة المؤسسية في مجال دمج النوع الاجتماعي والتمكن من عملية رسم السياسات الوطنية من منظور النوع الاجتماعي.
34. تعزيز قدرات مركز مساواة.

35. تعليم النساء الأميات (القراءة والكتابة).
36. تفعيل برامج التنقيف والتوعية الأسرية وحقوق المرأة وأثره على الفرد والمجتمع والأسرة.
37. تفعيل دور المرأة في المجتمع.
38. تفعيل وتعزيز قدرات المرأة للمشاركة الاجتماعية.
39. تقديم الإرشاد النفسي والاجتماعي والقانوني للمراجعين.
40. تقديم الاستشارات القانونية والاجتماعية للنساء الموقوفات إدارياً.
41. تقديم الاستشارة القانونية والاجتماعية والنفسية والصحية مجاناً للنساء اللواتي يتعرضن للعنف.
42. تقديم الدعم الاجتماعي والقانوني للسيدات الموقوفات إدارياً.
43. تقديم الدعم والمعونة النفسية والاجتماعية للمرأة.
44. تقديم المساعدة والمساندة لضحايا العنف الأسري.
45. تقديم المساعدة والمساندة لضحايا العنف الأسري من النساء.
46. تقديم المعونة النفسية الاجتماعية للمرأة.
47. تقديم خدمات الإرشاد الاجتماعي- النفسي وتحويل الحالات الى الجهات المختصة ل200 شخص معرضين للعنف.
48. تقديم خدمات التجميل والتزيين للسيدات.
49. تقديم خدمات وقائية نوعية تتعلق بمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي للاجئين العراقيين والمجتمع الأردني ل3300 لاجئ ومواطن.
50. تقديم خدمة التدريب لعشرين سيدة في عمل الدورة.
51. تقديم خدمة التقاضي المجاني للنساء الفقيرات.
52. تقديم خدمة دعم الإرشاد والاستشارة الاجتماعية للنساء.
53. تقديم مساعدات عينية ل(2000) أسرة.
54. تمكين المجتمع المحلي للاعتماد على النفس.
55. تمكين المرأة الأردنية القاطنة بالريف والبادية معرفياً واقتصادياً.
56. تمكين المرأة الأردنية القاطنة بالريف والبادية معرفياً واقتصادياً.
57. تمكين المرأة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والصحية والتعليمية.
58. تمكين المشاركات في البرنامج من لعب دور أساسي في تشكيل مستقبلها.
59. تمكين فريق العمل بصالون الجمعية على تقديم خدمات التدريب في مجال التجميل.
60. تمكين وتحسين وضع النساء من الناحية الاقتصادية والتنقيفية والصحية.
61. تنمية قدرات المرأة لمواجهة المشكلات والأزمات.
62. تنمية مهارات المرأة لمواجهة الأزمات والمشاكل.
63. تنمية مهارات النساء على مواجهة الأزمات والمشاكل.
64. توثيق آليات مراقبة تنفيذ الاتفاقية.
65. التوعية القانونية بحقوق المرأة.
66. التوعية القانونية والاجتماعية عبر دورات محو الأمية القانونية.
67. توعية المجتمع المحلي ببنود الاتفاقية.
68. توعية المرأة بحقوقها الاجتماعية والقانونية.
69. توعية قدرات المرأة على مواجهة الأزمات والمشكلات التي تواجهها.
70. توعية وتنقيف السيدات في المطالبة بحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية.
71. توفير مصدر دخل للجمعية بعد انتهاء المشروع.
72. جعل السياسات الحكومية التنموية والاقتصادية والاجتماعية وسياسة النوع الاجتماعي.

73. الحد من المشاكل التي يتعرضن لها النساء وتحول دون قيامهن بأدوارهن.
74. الحد من المشكلات الأسرية.
75. الحد من المشكلات التي تعاني منها المرأة من خلال تنمية مهاراتها على مواجهة المشكلات والأزمات.
76. الحد من مشاكل العنف القائم على النوع الاجتماعي التي تواجه المرأة
77. حل النزاعات الأسرية الاجتماعية بطرق ودية دون اللجوء للمحاكم.
78. حل قضايا النساء وتمكينهم ودعمهم اجتماعياً وإعادة دمجهم في أسرهم.
79. حلقة وصل بين المجتمع المحلي ومقدمي الخدمات عن طريق فريق مكانة،
80. خلق البيئة المناسبة لتمكين المرأة في القطاع الخاص.
81. خلق جو من التفهم والدعم لقضايا مناهضة العنف ضد النساء.
82. دعم وتمكين المرأة اجتماعياً.
83. ربط قضايا المرأة بقضايا حقوق الإنسان.
84. رصد القوانين التي تميز ضد المرأة.
85. رصد المشاكل والمعوقات التي تعاني منها النساء لتوفير قاعدة البيانات خاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي حتى يتم الارتكاز إليها في استحداث وتطوير مشاريع جديدة تلبى احتياجات هذه الفئة.
86. رفع التحفظات.
87. زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة في سوق العمل.
88. زيادة الوعي المجتمعي بأهمية مشاركة المرأة في المجال الاقتصادي والاجتماعي.
89. زيادة الوعي لدى الفئات المستهدفة.
90. زيادة دخل وموارد الجمعية.
91. زيادة وعي السيدات بكافة أشكال العنف وخاصة القائم على النوع الاجتماعي.
92. زيادة وعي المرأة بحقوقها الاجتماعية والقانونية.
93. زيادة وعي المرأة بقضايا المرأة.
94. العمل المشترك مع منظمات المجتمع المحلي والمنظمات التابعة للأمم المتحدة والجهات الحكومية لتنسيق الجود وتحسين نوعية البرامج وتوجيه الطاقات لتحدي المعتقدات والتوجيهات والأفعال التي تآزر أو تتعاضى عن مظاهر العنف ضد المرأة في الأردن.
95. عمل برامج إعادة التأهيل لضحايا العنف الأسري.
96. العمل على تعديل بعض نصوص القانون الخاصة بالمرأة.
97. العمل على تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً.
98. العمل على توسعة المعرفة بعلم الحاسوب.
99. كسب تأييد المجتمع المحلي بحقوق المرأة.
100. كسب تأييد المجتمع المحلي لبنود الاتفاقية.
101. تأسيس قضايا مناهضة العنف ضد المرأة لدى المؤسسات ذات العلاقة.
102. مجابهة العنف الأسري بكل أشكاله ولجميع الأجناس والأعمار.
103. مساعدة النساء على إيجاد فرص عمل.
104. المساهمة في الحد من ظاهرة العنف ضد المرأة.
105. نشر الوعي في المجتمع المحلي بموضوع العنف ضد المرأة.
106. نشر وزيادة الوعي بحقوق المرأة.
107. نقل تجربة مكانة للدول المجاورة (سوريا ولبنان)،
108. وصل الباحثات عن العمل بأصحاب العمل.
109. وضع دليل تدريبي لتمكين الفتيات في سوق العمل.

ملحق رقم (4) النشاطات التي تقوم بها المشروعات

س17: النشاطات التي تقوم بها المشروعات:
توعية:

حول المفاهيم الأساسية لتمكين المرأة/عقد جلسات توعية بأهمية المشروعات الصغيرة والعمل أكثر والريادة في مختلف محافظات وألوية المملكة/التوعية بمفهوم العنف ضد المرأة من خلال إصدار وثيقة وإصدار نشرات أخرى، إعداد دليل للوعاظ والواعظات، تدريب إعلاميين وإعلاميات. محاضرات توعية تستهدف كافة قطاعات كافة قطاعات المجتمع المحلي في منطقة النصر/عقد جلسات توعية بأهمية المشروعات الصغيرة والعمل الحر والريادة في مختلف محافظات وألوية المملكة/دورات ومحاضرات توعية اجتماعية وقانونية ونفسية/دورات ومحاضرات توعية وإرشاد اجتماعي نفسي/توعية السيدات من خلال عقد محاضرات وورش عمل توعية/تقديم محاضرات ودورات توعية وإرشاد نفسي واجتماعي وقانوني/عقد محاضرات توعية وإرشاد جمعي، عمل مجموعات وورش عمل تدريبية./دورات ومحاضرات توعية اجتماعية وقانونية./جلسات توعية بدون إدارة حماية الأسرة في مناطق عمل المشروع، التوعية بقانون الحماية من العنف الأسري/توعية اللاجئين العراقيين والمجتمع المحلي بضرورة مكافحة العنف القائم على النوع بمختلف أشكاله لتحقيق مستويات حياة تليق بالفرد وتحافظ على كرامته وكيونته داخل أسرته ومجتمع./تنفيذ محاضرات توعية في مجال الصحة والتغذية والإرشاد النفسي والأسري والقانوني./توعية من خلال المحاضرات وورش العمل./عقد محاضرات وورش عمل تدريبية./يوجد/يوجد/يوجد/يوجد/تصميم وتنفيذ برامج توعية للمجتمع للتقليل من أثر صعوبات دخول المرأة إلى سوق العمل./تنفيذ حملة وطنية لزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل عن طريق نشرات وإعلانات في الإذاعة الرسمية./تقديم محاضرات توعية وإرشاد وعقد ورش عمل تثقيفية/تقديم محاضرات توعية وإرشاد قانوني اجتماعي./تقديم محاضرات وورش عمل في الإرشاد والدورات التدريبية./عمل محاضرات توعية وورش عمل تدريبية/توعية تقديم محاضرات توعية للمتدربات في المجال الاقتصادي./تقديم أنشطة تدريبية حسب الاجتياح لمؤسسات المجتمع المدني في 6 محافظات./عن طريق البرامج وورشات العمل وجلسات الإرشاد./توعية وإرشاد للخلاص من العنف الموجه للشخص وتمويلها لحماية الأسرة /برامج توعية صحية وتربوية واجتماعية وقانونية./دورات توعية شاملة صحية وثقافية وتعليمية.

تدريب:

تدريب على عدة مهارات حياتية مثل مهارات الاتصال كسي التأيد، حقوق الإنسان، البحث السريع بالمشاركة/تدريب بعض الوزارات الحكومية على إجراءات التعامل مع الحالات تضم الوزارات (الصحة، التربية والتعليم، التنمية الاجتماعية، المجلس القضائي).

- تدريب السيدات على مهن وحرف في مختلف المجالات بالإضافة إلى التدريب على مهارات الحاسوب/تدريب كوادر من القطاعات الحكومية وغيرها للتعامل مع النساء ضحايا العنف/تدريب السيدات على مهن وحرف في مختلف المجالات بالإضافة إلى التدريب على مهارات الحاسوب/تدريب العاملين على البرامج وتدريب وتأهيل السيدات/تدريب العاملين على البرامج/تنمية مهارات أن السيدة على إدارة والتدخل الأزومات والمشكلات/تدريب وتأهيل السيدات/تدريب وتأهيل السيدات على آليات حل المشكلات/تم تدريب العاملات في مؤسسة نهر الأردن على كيفية إدارة الحالة (السيدة المعنفة)./تدريب العاملين في الجمعيات على مبادئ إدارة الحالات وإدارة مجموعات النقاش بما يختص بالعنف القائم على النوع الاجتماعي./تدريب حرفي ومهني، تدريب الفئة المستهدفة على إدارة المشروعات والتسويق/تدريب السيدات على بعض المهن لتأهيلها وتمكينها للعمل./يوجد/يوجد/يوجد/يوجد/إعادة تصميم وتنفيذ برامج تدريبية تشمل موضوعات مثل مهارات الحياة ومهارات العمل والتوعية الحقوقية وتربية الطفل وتدريب المدربين ومهارات الحاسوب./بناء قدرات ضباط النوع الاجتماعي في الوزارات والمؤسسات الحكومية مثل التدريب على اتفاقية سيداو، حقوق المرأة في قانون العمل، مفهوم النوع الاجتماعي، الاتفاقيات الدولية./تدريب النساء وعلى مشاريع إنتاجية مدرة للدخل/تدريب الكوادر البشرية من خلال عقد وورش عمل تدريبية./تدريب الكوادر العاملة مع النساء/عقد دورات تدريبية/تدريب النساء على القراءة والكتابة والتعامل مع المشكلات الأسرية ومواجهة الأزومات/تدريب السيدات على مهن إنتاجية./تدريب الفئات المستهدفة على مهارات الحاسوب./تدريب دورات مدتها ستة شهور/تدريب جمعيات وبناء قدرة مؤسسية ل6جمعيات وتدريب لجان محلية./عقد دورات تدريبية (مهارات الاتصال والتواصل وتعزيز الثقة بالنفس والتمكين المجتمعي)/تدريب العاملين الميدانيين./تدريب السيدات على استخدام الحاسوب وتكوين الفكرة الأساسية لديهن حول برامج الحاسوب الأساسية./تدريب على كيفية إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتدريب للشباب والفتيات/تدريب مهني مثل التفصيل والخياطة والتدبير المنزلي والإنتاجي.

تنمية مهارات:

مهارات القيادة والاتصال./الدورات التي تم عقدها سواء للوزارات أو للوعاظ والواعظات تسهم في تنمية قدراتهم ومهاراتهم/بالتنسيق مع وزارة العمل والجهات الأخرى الممكن أن تعمل على تنمية مهارات النساء المعنفات./تنمية مهارات السيدات ضحايا العنف/تنمية مهارات العاملين من خلال المشاركة في الدورات التدريبية الحاسوب والمهارات الإدارية للجمعيات الشريكة/تنمية مهارات السيدات على إدارة حل الأزمات والمشكلات/مهارات التواصل، مهارات حرفية ومهنية/تنمية مهارات السيدات لمواجهة الأزمات والمشكلات الاجتماعية./يوجد/يوجد/يوجد/تنمية مهارات النساء على استخدام الدليل التدريبي للمطالبة بحقوقهم/تنمية المهارات الالكترونية لدى الفئات المستهدفة./تنمية مهارات السيدات في فن التجميل./تنمية مهارات القائمين على الجمعيات واللجان المحلية حول أساليب البحث وتحفيز المجتمع المحلي والتعامل مع الجمهور./برامج تنمية المهارات (برامج ودورات تدريبية تتناسب مع احتياجات الفئة المستهدفة لتنمية المهارات (الحاسوب، المطبخ..الخ)/تدريب السيدات على مهارات الاتصال الأساسية والمهارات المهنية المتعلقة بمهارات إدارة الوقت والمهارات الحياتية./مهارات متنوعة في الإنتاج والاتصال والتفاعل./مهارات التعامل مع الأطفال وسن المرافقة، ومهارات القدرة على الكتابة والقراءة.

إعداد كوادر:

تنمية قدرات موظفي الجمعيات والمراكز الشريكة./التدريب على إدارة صناديق الائتمان المحلية/بالتنسيق مع وزارة العمل والجهات الأخرى الممكن أن تعمل على تنمية مهارات النساء المعنفات./التدريب على إدارة صناديق الائتمان المحلية/دورات مدرّبين، دورات على مسائل فنية وتنظيمية وإدارية/دورات مدرّبين/تم تأسيس وحدة متخصصة في المؤسسة لتلقي الشكاوي ومتابعة الحالة وتحويلها./بناء قدرات العاملين في مجال التواصل وكسب التأييد /يوجد/يوجد/يوجد/يوجد/تدريب واعداد الكوادر من خلال ورش عمل تدريبية/العمل على تخريج كادر مدرب مؤهل لدمجهم في سوق العمل/تخريج عدد من الفتيات المؤهلات /اعداد كوادر مدربة ومؤهلة لتكون قدوة للآخرين/تدريب السيدات من اجل الالتحاق بسوق العمل./اعداد أفراد قادرين على تنمية المجتمعات المحلية.

تقديم مساعدات مالية أو عينية:

لقد تم تسديد بدل نفقات الجمعيات الشريكة بخصوص الاتصالات، أجرة قاعات/ بالتنسيق مع الجهات المعنية في حال احتاجت الحالة/ خدمة التقاضي للنساء الفقيرات/ تقديم مساعدات مالية (عينية ونقدية) وذلك من خلال التبرعات للمشروع/ تقديم مساعدات مادية للسيدات ضحايا العنف/ تقديم مساعدات مالية للسيدات الفقيرات/ تقديم مساعدات مالية للسيدات والفقراء/ تقديم خدمة الإرشاد والتوعية والتقاضي بدون مقابل للسيدات الفقيرات/ مساعدات عينية (طرود غذائية وحمية)، تقديم منح لعدة مشاريع صغيرة، ترميم منازل/ تقديم مساعدات مالية للنساء الفقيرات/ تقديم المساعدات المالية للسيدات الفقيرات من خلال إيجاد فرص عمل مهن/ دعم وتطوير حضانة الأطفال في وزارة العمل وذلك لتقديم خدماتها بشكل أفضل لأطفال موظفات وموظفي الوزارة/ تقديم مساعدات مالية وعينية للنساء الفقيرات والعائلات عن العمل من خلال تقديم قروض لإقامة مشاريع إنتاجية صغيرة/ تقديم مساعدات مالية للسيدات الفقيرات والمعرضات للخطر/ تقديم مساعدات مالية وعينية للنساء الفقيرات والعائلات عن العمل وذلك من خلال التبرعات/ تقديم مساعدات مالية للنساء المعنفات والفقيرات والعائلات عن العمل وتوفير فرص العمل لهن/ تقديم مساعدات عينية (حرامات، صوبات، أجهزة منزلية، مواد غذائية ل 2000 أسرة)./ يقدم المركز المساعدات المالية والعينية بحسب توفرها وحسب إمكانيات المركز./ تقديم مشاريع إنتاجية صغيرة وكبيرة./ تقديم مشاريع اقتصادية صغيرة للنساء الفقيرات بما يتناسب مع البيئة التي تعيش فيها.

برامج حماية:

تم دعم احتياجات دار الوفاق الأسري التابع لوزارة التنمية الاجتماعية والمعني باستقبال حالات العنف ومنها العنف الموجه ضد المرأة./ تقديم خدمات للناجيات من العنف على شكل مساعدات قانونية ونفسية واستشارات طبية./ من خلال زيادة الوعي والمهارات./ يتم تحويل الحالات للجهات الرسمية/ التشبيك مع إدارة حماية الأسرة والمحافظة عليها./ التحويل إلى حماية الأسرة.

توفير مؤسسات رعاية مختلفة:

تم دعم احتياجات دار الوفاق الأسري التابع لوزارة التنمية الاجتماعية والمعني باستقبال حالات العنف ومنها العنف الموجه ضد المرأة./ إذا اقتضت حاجة السيدة يتم تحويلها لدار رعاية لحمايتها وبناءً على رغبته/ تحويل السيدات إلى مؤسسات معنية بالإيواء/ من خلال عملية الإحالة إلى دور الرعاية والإيواء/ تحويل الحالات إلى جهات مختصة للمساعدة./ التنسيق والتعاون مع المؤسسات المعنية مثل حماية الأسرة وميزان وغيرها/ إحالة النساء إلى مؤسسات الرعاية./ إحالة النساء إلى مؤسسات إيواء ورعاية/ يتم إحالة الحالات إلى مؤسسة الرعاية للنساء المعنفات مثل دار الوفاق الأسري وإدارة حماية الأسرة./ إحالة حالات ضحايا العنف إلى الجهات المختصة مثل دار الوفاق الأسري وإدارة حماية الأسرة./ التوصيات للجهات المسؤولة./ التحويل إلى دار الوفاق/ ماركا.

تحسين ظروف العيش:

توفير التمويل اللازم لإنشاء مشروع افتتاحياً مدراً لدخل يتسم بالأنشطة المنزلية ويتوافق والقدرات والمهارات التي تتمتع بها طالبة التمكين/ عن طريق تمكينها اقتصادياً وتدريباً على مهارات معينة بالتعاون مع الجهات المعنية/ عبر التدريب في المشروعات الإنتاجية المختلفة، وحدة الكمبيوتر والانترنت، وحدة الخياطة والتطريز، الصالون والتجميل، المطبخ الإنتاجي/ تقديم المساعدات المادية لتحسين الظروف المعيشية للمرأة/ توعية السيدات في آليات حل المشكلات لتحسين ظروفهم المعيشية/ تحسين ظروف المعيشة من خلال توعية المرأة بأهمية مشاركتها في

التنمية الاقتصادية/تأمين فرص عمل لبعض السيدات الفقيرات/تأسيس وحدة من الأسر الآمنة داخل مقر مؤسسة نهر الأردن وتدريب العاملات على كيفية إدارة الحالة (الاستقبال، المتابعة، التحليل)، وتأثيث الوحدة بطريقة تساعد السيدات المعنفات على الاسترخاء والشعور بالأمان./يسعى المشروع إلى تحسين دخل الأسر من خلال المشاركة في حرف مهنية وتحسين المنازل من خلال الصيانة إضافة إلى منح لمشاريع معينة./يعمل المشروع على تحسين الظروف المعيشية للسيدات الفقيرات وذلك من خلال تدريبهن وتوفير فرص عمل لهم./تحسين الأوضاع الاقتصادية للسيدات/جميع الأنشطة والبرامج تسعى لتأهيل وتدريب السيدات المعنفات لتحسين ظروفهن في جميع المجالات./تعمل أنشطة المشروع على تأهيل وإعادة تأهيل السيدات نفسياً واجتماعياً/تحسين ظروف المرأة اقتصادياً ومساعدتها على إحالة نفسها وخاصة النساء الفقيرات والعاطلات عن العمل/بعد حصولهن على التدريب يستطيعون أن ينخرطوا في سوق العمل لتحسين أوضاعهن الاقتصادية والاجتماعية./تصبح الفتاة مؤهلة للاندماج بالمجتمع الخارجي وتفيد أسرته مادياً/من خلال المساعدات وخلق فرص عمل من خلال المشروعات التنموية./عند حصول السيدة على عمل سيسهم ذلك في تحسين ظروف المعيشة./من خلال المشروعات الصغيرة والكبيرة./من خلال المشروعات الصغيرة وإقامة العيادات النسائية.

تأهيل وإعادة تأهيل:

التأهيل على الحرف التقليدية وإعادة التأهيل لاحتتراف مهن لم يسبق الإعداد لها/دعم احتياجات دار الوفاق الأسري التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية والمعني باستقبال الحالات./حشد الدعم بقضايا مناهضة العنف ضد المرأة والتي تستهدف صناع القرار./تقديم التأهيل النفسي للسيدة داخل الوحدة./الأنشطة والبرامج التي تطرح لتأهيل المرأة وتمكينها اجتماعيا/تأهيل السيدات اللواتي يتعرضن ويعانين من مشاكل اجتماعية ونفسية إعادة تأهيلهن للاندماج في الحياة الاجتماعية/مطبخ إنتاجي ودورات حرف يدوية/يعمل على إعادة تأهيل النساء اللواتي يعانين من مشاكل نفسية واجتماعية/تقديم خدمات للنساء والأفراد الذين تعرضوا للعنف او من المحتمل تعرضهم من خلال تقديم استشارات اجتماعية ونفسية أو المعالجة مع الجهات ذات الاختصاص./يتم تأهيل وتدريب السيدات على المهن (تربية طفل، طبخ، تدريب منزلي)./تأهيل وتدريب السيدات على مواجهة المشكلات الاجتماعية./إعادة تأهيل مشروع ازدهار إداريا وماليا وهيكليا ليصبح مؤسسة مستدامة تمول نشاطها ذاتيا./تأهيل وتدريب السيدات على مهن لإقامة مشاريع إنتاجية صغيرة./تأهيل المرأة وتدريبهن على القراءة والكتابة وتعزيز وتفعيل دورها في المجتمع./تعمل على تأهيل وإعادة تأهيلهن للارتقاء بالفئات المستهدفة./تأهيل وإعادة تأهيل ضحايا العنف الأسري./إعادة تأهيل من خلال المحاضرات التوعوية في مركز التوعية.

- أخرى: تحسين علاقة الأمهات بالمدارس.

ملحق رقم (5) الانجازات التي حققتها المشروعات

س23: الانجازات التي حققتها المشروعات

- (1) أصبحت المرأة منتجة وتحس بكيانها وكرامتها وتغيرت النظرة السببية لها في المجتمع.
- (2) أصبحت أنظمة الموارد البشرية لشركة القطاع الخاص المستهدفة في المشروع مطورة وفقا للنوع الاجتماعي.
- (3) أصبحت شبكة ضباط ارتباط النوع الاجتماعي اكثر فعالية وذلك عن طريق الدورات التدريبية.
- (4) إطالة ساعات عمل الخط الساخن وتلقي الاستشارة المتلى من خلاله.
- (5) إعداد وثيقة وطنية حول تحليل وضع العنف ضد المرأة والمتضمنة تعريف العنف وأثره على الأسرة والمجتمع.
- (6) إقامة 3 مشاريع تنموية.
- (7) إكساب العاملين في المؤسسات الوطنية المعنية بحماية الأسرة مهارات حول التعامل مع حالات العنف.
- (8) إكساب النساء بالمهارات اللازمة للتمتع بحقوقهم.
- (9) إحقاق الفتيات بسوق العمل.
- (10) إنشاء شبكة لمركز مساواة.
- (11) إنشاء قاعدة بيانات الكترونية بالإضافة إلى الحملات الإعلامية لتوعية المجتمع المحلي بأهمية المرأة.
- (12) إيجاد شراكات مع منظمات محلية في محافظتي الزرقاء واربد.
- (13) إيواء السيدات اللواتي لا مكان آمن لهن.
- (14) بناء قدرات الجمعيات الشريكة.
- (15) بناء قدرات الجمعيات المشاركة في البرنامج واللجان المحلية.
- (16) بناء قدرات السيدات للمطالبة بحقوقهم.
- (17) بناء مؤسسي لمؤسسات المجتمع المدني.
- (18) بناء نموذج للمشروع كمؤسسة قائمة بذاتها تمول نشاطاتها ذاتيا.
- (19) تأهيل وتدريب النساء.
- (20) تأهيل وتدريب النساء.
- (21) تحسين الظروف المعيشية للأسر من خلال تزويدهم بالمهارات.
- (22) تحسين مستوى المعيشة لأكثر من 12500 أسرة.
- (23) تحسين وتغيير اتجاهات المجتمع والمرأة نحو المرأة.
- (24) تحسين وضع المرأة من النواحي الصحية والاجتماعية والنفسية والتعليمية والتثقيفية.
- (25) تخريج عدد من الفتيات المؤهلات.
- (26) تخريج عدد من المستفيدين في دورات الحاسوب.
- (27) التخفيف من حدة البطالة للشباب والشابات الأردنيات.
- (28) تدريب 20 مؤسسة عاملة في مجال العنف ضد المرأة و80 في مجال الشرطة والعمل الاجتماعي على أفضل الممارسات لتحسين نوعية الخدمات المقدمة والتدريب على القانون الجديد للحماية من العنف الأسري.
- (29) تدريب السيدات والفتيات وتأهيلهن اجتماعياً واقتصادياً.
- (30) تدريب الفتيات على كتابة السيرة الذاتية.
- (31) تدريب الفتيات على كيفية البحث عن عمل.

- (32) تدريب على كتابة التقارير.
- (33) تدريب كادر على رصد حقوق المرأة.
- (34) تدريب وتأهيل النساء والسيدات وتمكينهن اجتماعيا واقتصاديا.
- (35) التشبيك مع جهات مقدمة للخدمات تكمل العمل (المحافظة، إدارة حماية الأسرة، مؤسسة نور الحسين، نهر الأردن، اتحاد المرأة، ميزان.. الخ).
- (36) تشجيع ربات البيوت للالتحاق بسوق العمل.
- (37) تطوير البرامج التدريبية وعقد 23 دورة تدريبية استفادت منها 42 سيدة وفتاة.
- (38) تعريف النساء بالانتهاكات التي تمارس ضد النساء فيما يتعلق بحقوقهن الاقتصادية.
- (39) تعليم النساء الأميات على القراءة والكتابة.
- (40) تغيير اتجاهات المرأة نحو الصورة النمطية لدورها.
- (41) تفادي وقوع الطلاق للنساء.
- (42) تفعيل التنسيق بين مختلف الجهات العاملة في مجال العنف ضد المرأة في الأردن.
- (43) تقديم التقارير لمجلس حقوق الإنسان.
- (44) تقديم خدمات الإرشاد النفسي والاجتماعي لعدد كبير من المراجعين.
- (45) تقديم خدمة الإرشاد القانوني والاجتماعي والنفسي.
- (46) تقديم خدمة الإرشاد القانوني والنفسي والاجتماعي.
- (47) تقديم فرص للشابات الباحثات عن عمل.
- (48) التمثيل القضائي أمام المحاكم.
- (49) تمكين المجتمع المحلي على الانجاز والبدء بالمشروعات الإنتاجية.
- (50) تمكين المرأة للوصول إلى مراكز في البلدية/رئيس بلدية.
- (51) تمكين المرأة للوصول إلى مراكز في البلدية/رئيس بلدية.
- (52) تمكين المرأة من النواحي الاجتماعية والتثقيفية.
- (53) تمكين المرأة وخاصة الفقيرة من الاعتماد على نفسها.
- (54) تمكين النساء من المطالبة بحقوقهن الاجتماعية والقانونية.
- (55) تمكين النساء من المطالبة بحقوقهن الاجتماعية والقانونية.
- (56) تمكين النساء من المطالبة بحقوقهن الاجتماعية والقانونية.
- (57) تمكين النساء من أن يكونوا حلقة وصل بين المجتمع المحلي وصناع القرار.
- (58) تمكين النساء من أن يكونوا حلقة وصل بين المجتمع المحلي وصناع القرار.
- (59) تمويل 14944 قرض وهذا اتفق مع المخطط له ولغاية 2009 بلغ المخطط 3000 مشروع ولغاية تاريخه (1131) مشروع.
- (60) تمويل مشاريع إنتاجية غني أساس تنافسي.
- (61) توعية النساء بحقوقهن القانونية وكيفية الحصول عليها.
- (62) توعية وتنقيف السيدات في المجال القانوني الاجتماعي.
- (63) توعية وتنقيف المرأة في أمور كثيرة ومتنوعة.
- (64) دعم احتياجات دار الوفاق الأسري التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية.
- (65) زيادة دخل الجمعية.
- (66) زيادة مشاركة المرأة والمجتمع.
- (67) زيادة وعي السيدات بأهمية المشاركة الاجتماعية.
- (68) زيادة وعي السيدات بظاهرة العنف وأسبابه وآثاره.
- (69) زيادة وعي الفئات المستهدفة في المجال الاجتماعي والصحي والاقتصادي.
- (70) زيادة وعي المرأة في قضايا خاصة بالمرأة.
- (71) زيادة وعي النساء بحقوقهن.
- (72) فرص عمل ل 82% من المستهدفات حسب وثيقة المشروع.

- (73) فرص عمل لأكثر من 20 سيدة وتحقيق قصص نجاح واقعية.
- (74) فرص عمل للسيدات الفقيرات والعاملات عند العمل.
- (75) فرص عمل للسيدات.
- (76) كسب التأييد.
- (77) المحافظة على الأسرة.
- (78) مساعدة الأسرة على الحوار.
- (79) مساعدة السيدات على تشخيص المشكلة واستبصار الحلول المتاحة وتطوير القدرات والثقة بالنفس لمعالجة المشكلة.
- (80) مساعدة السيدات على تعزيز القدرة على التواصل مع الآخرين بطريقة صحيحة.
- (81) مساعدة السيدات لتعزيز ثقتهن بأنفسهن.
- (82) مساعدة السيدات ودعمهن اجتماعياً.
- (83) المساعدة القانونية.
- (84) مساعدة النساء في القدرة على حل المشاكل التي تواجههن.
- (85) المساهمة في الحد من المشاكل الاجتماعية والأسرية التي تواجهها المرأة في مختلف المجالات من خلال برامج التوعية المختلفة.
- (86) نقل تجربة مكانة للدول المجاورة.
- (87) الوصول إلى 130 سيدة خلال العام الأول من انطلاق المشروع.

ملحق رقم (6) العقبات التي تواجه المشروعات

س24: العقبات التي تواجه المشروعات:

تعقد الإجراءات الإدارية الرسمية وصعوبتها:

لدينا عقبات خاصة ببناء الاتفاقيات مع الشركاء خاصة وأن عمل الوحدة يقوم على جمع الشركاء معاً تحت سقف واحد لخدمة الحالات/يوجد صعوبة في الإجراءات الإدارية وخاصة في المؤسسات الحكومية التي تتعامل معها بتقديم الخدمة للمستفيدين/يوجد تعقيد في الإجراءات الإدارية الرسمية./تعقيد الإجراءات الإدارية من قبل الجهات الرسمية./الإجراءات في أخذ الموافقة على الإجراءات والأنشطة./الإجراءات في اخذ الموافقات طويلة ومعقدة./الإجراءات في اخذ الموافقة./الإجراءات في اخذ الموافقات طويلة ومعقدة./الاجراءات الروتينية في اخذ الموافقات معقدة./يعاني المشروع من تقصير في الايرادات الإدارية ووزارة الصناعة والتجارة./تبدأ المشكلة منذ بداية المشروع بصعوبة الحصول على تصاريح وتقارير الجهات الحكومية./إدارية وجود البيروقراطية في المؤسسات لانجاز المعاملات

ب- سنعد اجتماعات لاحقة وأرسلنا كتب رسمية للمضي بالإجراءات معهم/الزيارات المباشرة للمسؤولين، الإقناع/التقدم بطلب الموافقة من تاريخ تحديد النشاط./التخطيط وتقديم طلب الموافقة قبل فترة زمنية تصل لشهر./التخطيط وتقديم طلب الموافقة قبل فترة زمنية تصل لشهر./الاتصال مع المسؤولين على المستوى الأعلى./مقابلة الوزراء والمتنفذين

- مشكلات دراسات الجدوى:

بحاجة لوقت طويل في الوصول إلى اتفاق واضح مع الجمعيات حوله./كثرة التغيرات الاقتصادية مما يجعل إثبات الجدوى الاقتصادية صعب جداً.

مشكلة التمويل:

أ- المخطط تمويل 3000 مشروع منزلي مخصص للمرأة/يوجد مشكلة في الحصول على تمويل للمشروع/التمويل لا يغطي كل الحاجات الفعلية/يوجد مشكلة تمويل/يوجد مشكلة في التمويل حيث أن استمرارية المشروع تتوقف عند انتهاء التمويل وهذا يسبب عقبة كبيرة لتقديم الخدمة للمستفيدين./بكل مرحلة تدعم المشروع جهة مختلفة./عدم وصول التمويل في الوقت المحدد./مشكلة التمويل غير كافي لتنفيذ وشمولية المشروع./عدم الحصول على ميزانية خاصة أو تمويل خاص لتنفيذ المشروع/تخفيض قيمة التمويل الأصلية/لا نجد تمويل دائم لاستمرار تقديم الخدمات/منحة البرنامج لا تكفي نفقات البرنامج/قلة التمويل بالمقارنة مع أهداف المشروع.

ب- طلب تمويل من بنك جدة الإسلامي وتم الحصول على موافقة التمويل/محاولة إيجاد ممول ثابت ودائم/محاولة إيجاد تمويل ثابت للاستمرارية في المشروع/أن تكون جهة التمويل واحدة لتدعم المشروع بشكل مستمر ودائم./الاتصال المستمر بالجهات المانحة./إدارة المشروع وتغطية نفقاته ذاتياً من خلال مشاريع المؤسسة الأخرى/تعديل نشاطات المشروع/المركز يعمل جاهداً للبحث عن مصادر التمويل ولو كانت مؤقتة/

صعوبة الوصول إلى المستهدفين:

التغيب، التحويل، عدم التوجه بالمشاركة إلا في الأنشطة ذات المردود المادي فقط./صعوبة الوصول إلى النساء العراقيات داخل الأردن، وحساسية الموضوع وطرح

مشاكلهن أمام المؤسسة/عدم استقرار الفئة المستهدفة من اللاجئين العراقيين بسبب السفر واللجوء./وعورة بعض المناطق وعدم توفر مواصلات لها خاصة عند المبيت في الموقع.
ب- الاتفاق مع باصات في ساعات معينة.

نقص القدرات الفنية اللازمة للعمل في المشروع:

لا يوجد مختصين بالموضوع/يوجد نقص في القدرات الفنية للعاملين ولاسيما أن المشروع عادة يستقطب خريجين جدد بدون خبرة./نقص الكوادر التي تعمل بالتنمية بشكل مهني وذو كفاءة/لا يوجد أشخاص فعلا مؤهلين للعمل بهذه المشروعات.
ب- يجري عمل تدريبات للفريق للعمل مع النساء المعنفات وفق منهج مدروس/تدريب الكوادر وتأهيلهم وزيادة قدراتهم وكفاءتهم الفنية/نقوم بتدريب العاملين معا/تدريب أفراد للعمل بالمشروع.

مشكلة المكان:

أ- بعض الأماكن بعيدة مما يستهلك وقت في تنفيذ النشاط./لا يوجد مأوى/يوجد ضغط في المكاتب./نحتاج لمكان أوسع.
ب-تم دمج أكثر من جمعية في نشاط مشترك.

- نقص التجهيزات المادية:

أ- عدم وجود قاعات في بعض الجمعيات الشريكة/لا يوجد تجهيزات كافية تلبى طموحات الوحدة وتجهيزها كما يجب.
ب- تم اللجوء إلى استئجار قاعات خارجية لعمل نشاطات المشروع مع المجتمع المحلي.

مشكلة التنسيق بين الجهات ذات الصلة:

أ- ازدواجية البرامج التي تؤدي إلى عدم وجود رقم لتحديد ظاهرة العنف ضد المرأة حيث تكون أكثر من جهة تعطي الرقم/مشكلة كبيرة لا يبذلون التعاون اللازم
ب- سيتم إعداد سجل وطني يضم جمع المؤسسات العاملة في حماية الأسرة لإظهار الرقم بصورة صحيحة/اجتماعات معممة وكتب رسمية./التنسيق بين مختلف الجهات ذات الصلة بقضية العنف ضد المرأة على المستوى الوطني./

نقص الموارد البشرية:

أ- إعداد الفرق التطوعية تتناقض في بعض المناطق نتيجة للظروف العائلية والالتزامات./لا يوجد مؤهلين فعلا للعمل التنموي والمعني المتقن.
ب- أسس نادي صديقات مكانة، فرق دعم.

عدم وجود خطة للاستدامة:

أ- الاعتماد على التمويل وعدم رسوخ مفهوم التطوع.
- من خلال المؤسسات الوطنية هناك تعقيدات روتينية مما يؤخر عمل التدريب.
- المؤسسة في حال إنتهاء تمويل المشروع لا تستطيع الاستدامة في المشروع ذاتيا/عدم وجود خطة اثر على المشروع./وجود خطة للاستدامة وعدم تنفيذ الخطة./الاتجاهات التي لدى الأفراد بعدم حب العمل فلا يوجد استعداد للعمل لدى المجتمعات.

ب- رفع الوعي بخصوص مفهوم التطوع في خدمة المجتمع المحلي./التنسيق مبكراً
لعقد التدريب أو ورش العمل لتماشي الروتين الموجود في هذه المؤسسات./الاستمرار في تقويم
المشروعات.

- عدم تجاوب المستهدفين:

- أ- عدم تجاوب بعض المسؤولين./بعض الفئات المستهدفة لا تزال ترفض الاستمرار
بالعمل بعد توفير فرصة للعمل.
- ب- مخاطبة من هو أعلى منه إدارياً- العمل على تغيير الثقافة./العمل في مناطق أوسع
واستهداف فئات في مناطق أخرى.
- عدم وجود مؤشرات للتقييم (مشروع واحد).

ملحق رقم (7) تأثير العقوبات على استمرارية المشروع:

س25: تأثير العقوبات على استمرارية المشروع:

- لم يكن هناك تأثير ملحوظ لأنه كان هناك تعهد من الجمعيات على مأسسة هذا المجتمع. كما لم تؤثر المشكلة على سير المشروع حيث أن التمويل الذي قدم من الصندوق يتوافق مع إمكانياته ومع حجم البرنامج مقارنة بباقي البرامج والتأثير الحصر في أن العدد المخطط حسب الخطة مبني على عاملين 1. حجم الطلب على البرنامج (المتوقع)، 2- تنفيذ برنامج التمويل الإسلامي وقد تم توقيع الاتفاقية على أن التمويل تأخر.
1. أثر على تحقيق الاستفادة المطلوبة بعد التدريب.
 2. أثرت على تنفيذ أنشطة المشروع.
 3. استغرقت وقتا طويلا أطول من المخطط.
 4. إعادة تصميم نشاطات المشروع ومحاولة الوصول إلى الفئة المستهدفة بشكل أوسع.
 5. العقوبات المادية أطالت فترة التجهيز اللازم للوحدة وتعقيدات الإجراءات ذات الصلة بهذا الموضوع.
 6. المتابعة في تحقيق الأهداف.
 7. المتابعة في تنفيذ المشروع.
 8. انتهاء المشروع بانتهاء التمويل.
 9. انتهاء المشروع بانتهاء فترة التمويل.
 10. انتهاء المشروع بانتهاء فترة المشروع.
 11. تعديل عمليات المشروع حتى يتم تحقيق الاستفادة المثلى من خدمات المشروع.
 12. تغيير الفئات المستهدفة وعدم استقرارها.
 13. زيادة الفترة الزمنية لإنهاء المشروع.
 14. زيادة طول فترة المشروع.
 15. قصر المدة الزمنية للمشروع بسبب ضغط عمل كبير لتنفيذ كافة النشاطات المطلوبة.
 16. كان من المفترض الإعلان عن الوحدة منها التشارك منذ فترة سابقة لكن عدم إتمام إجراءات التنسيق حالت دون ذلك.
 17. لم تؤثر.
 18. مشروع المرأة والتكنولوجيا هدف أساسي ليس ربحي وذلك بناء على رغبة الجهة الحاضنة للمشروع وان هدف البرنامج تحقيق الوعي والمعرفة لدى السيدات في المجتمع المحلي.
 19. مشكلات يمكن التغلب عليها والاستمرار، تقييم المشروع والوقوف على نتائجه ويتم المتابعة من خلال التكيف مع الواقع.
 20. مشكلة التمويل حيث أنه يتم إيقاف المشروع في حال انتهاء التمويل بغض النظر عن الأخذ بعين الاعتبار إلى حاجة المستفيدين لمثل هذه الأنشطة.
 21. إعطاء الدورات المجانية تؤثر على تمويل واستمرارية المشروع.

ملحق رقم (8) كيفية استفادة المشروعات من عملية التقييم:

س29: كيفية استفادة المشروعات من عملية التقييم:

1. اتخاذ الإجراءات بناء على نتائج التقييم السلبية والايجابية.
2. الأخذ بالاقتراحات التي تطرح.
3. استفاد من وجود الايجابيات التي تدل على الاستمرارية في المشروع وزيادة عدد الملحقين في دورة الحاسوب.
4. الاستفادة من الايجابيات وتكرارها بمشاريع أخرى بشكل جيد لاحقاً.
5. الاستفادة من كشف السلبيات لتجنبها والتنبه لها في المشروعات اللاحقة.
6. إعداد دراسات.
7. إعداد قاعدة بيانات وتحديثها باستمرار (4).
8. إعداد وثائق مشاريع تلبي احتياجات الفئات المستهدفة للتعامل مع المعوقات والمخاطر من خلال مشروع الحلول البديلة.
9. تجاوز السلبيات في العمل على تحقيق الأهداف.
10. تجنب الثغرات والعوائق التي استجبت أثناء تنفيذ المشروع.
11. تحديد الأخطاء التي تحدث في المشروع ومعالجتها.
12. تحديد الفجوات ونقاط الضعف للبناء عليها في النماذج الجديدة للمشاريع ذات الطابع.
13. تحديد المشكلات التي تواجه المشروع والأخطاء في التنفيذ ومعالجتها.
14. تحديد المشكلات والعقبات التي تطرأ وتعديلها ومعالجة الأخطاء.
15. تحسين الخدمات المقدمة (الإرشاد النفي والاجتماعي والقانوني).
16. تصويب بعض النقاط.
17. تطوير إستراتيجية العمل والوقوف على العقبات التي تواجه سير الخطة وتعديلها لتخطي المشكلات
18. تطوير الإستراتيجية والرسالة والخطط واستحداث برامج جديدة
19. تعديل منهجية وإستراتيجية المشروع حسب مخرجات التقييم بما يضمن الاستفادة المثلى من نشاطات وخدمات المشروع.
20. تعديلات في البرنامج بناءً على التقييم. بدء المشروع بالتمويل بسقف 500 دينار حتى تم رفع السقف إلى 750 ثم إلى 1000 ديناراً وحوالا إلى 1500 دينار تحت مسمى القرض المنزلي ولمدة سداد 4 سنوات وفترة سماح 3 أشهر ثم رفع السقف إلى 2000 دينار وزيادة مدة السداد إلى 6 سنوات وفترة السماح 6 أشهر تحت مسمى قدرة تمكين المرأة وهذه التعديلات جاءت بناء على تقييم البرنامج خلال المراحل ولمواكبة ارتفاع الأسعار لمدخلات الإنتاج في مثل هذه المشروعات وبناءاً على دراسات الاحتياجات للفئات المستهدفة.
21. التعرف على التحديات والصعوبات والمعوقات التي تواجه المشروع ومعالجتها بشكل دائم ومستمر.
22. التغلب على المشكلات والصعوبات التي واجهت المشروع.
23. التغلب على بعض المشاكل التي وقع بها البرنامج في البداية.
24. التقييم المبدئي احدث بعض الايجابيات على المشروع من حيث طريقة التعامل مع المسيء والمعنف.
25. توثيق المخرجات من المشروع.
26. توسيع قاعدة المستفيدين.

27. رصد المشاكل التي تواجه سير العمل وبالتالي يساعد على مراجعة الخطط وتعديلها وإضافة وحذف بعض الأمور والقضايا المتعلقة بخطة العمل وذلك بهدف تحقيق الأهداف.
28. رصد المشكلات والعقبات ومعالجتها.
29. رصد دوري للعقبات.
30. زيادة خبرة العاملين في المشروع من حيث التفاعل والتواصل مع الفئات المستهدفة المتشابهة.
31. عمل برامج داعمة (ميدانية وزيارات منزلية للكشف عن حالات العنف الأسري).
32. قياس مدى استفادة المشاركين من المشروع ونجاح المشروع.
33. متابعة وتقييم خطط العمل وإجراء التعديل عليها.
34. متابعة ورصد مؤشرات النجاح المتضمنة في وثيقة المشروع والأهداف الواجب الوصول إليها ليتم قياسها عند التقييم.
35. مراجعة خطط العمل بشكل فصلي.
36. مراقبة الخطط بشكل دوري للوقوف على الأخطاء.
37. مشاركة أكبر من قبل الشركاء.
38. معالجة العقبات وتفاديها للاستمرار بالمشروع.
39. معرفة الايجابيات والسلبيات وتجنب السلبيات بالمشروعات اللاحقة والتأكيد وزيادة الايجابيات في المشروعات اللاحقة.
40. معرفة نقاط القوة والضعف (3).
41. معرفة نقاط القوة والضعف.
42. نقل هذه التجربة بكل أبعادها والدروس المستفادة منها على المستوى الإقليمي.
43. وضع آليات لمواجهة العقبات التي تواجهنا في وضع خطط للمعني بالإجراءات.
44. وضع حلول للمشكلات التي تواجه المشروع وخاصة أن هنالك مشكلات عالقة تحول دون استمرار ونجاح المشروع.
45. وضع حلول للمشكلات والعقبات.

ملحق رقم (9) مقترحات لتحسين المشروعات:

س30: مقترحات لتحسين المشروعات:

التخطيط للمشروع:

سيتم العمل على إشراك جهات محلية ووطنية جديدة. /الخطط الحالية تفي بالغرض/التخطيط بطريقة علمية مبنية على الفهم الشامل بكافة العوامل الممكن أن تؤثر على المشروع/من المهم عند التخطيط له الأخذ بالاعتبار جميع العقبات وأن نكن واقعيين في تقديرها./تحديد احتياجات الفئات المستهدفة قبل التخطيط ووضع أهداف واقعية قابلة للتطبيق./أن تتوسع قاعدة الخدمات وفكرة المشروع لتغطي جميع محافظات المملكة./الالتقاء بالجهات المانحة قبل البدء بعملية التخطيط./لقاء مع الجهات المانحة قبل التخطيط، لقاء مع المستفيدين من المشروع قبل التخطيط./لقاء مع الجهات المانحة قبل التخطيط/لقاء مع الجهات المانحة قبل التخطيط، لقاء مع المستفيدين من المشروع قبل التخطيط/مشروع شامل متكامل يهدف لتوعية النساء اجتماعيا واقتصاديا وقانونيا وسياسيا/وضع خطة شاملة للمشروع ومتابعتها وتقديمها بشكل دوري للوقوف على الثغرات./مشروع محو الأمية متطور يستهدف أعداد كبيرة مزود بإمكانيات وموارد مادية/توسيع قاعدة التدريب للحصول على أكبر عدد من الفئات المستهدفة./خطط للمشروع وعمل مقترح للمشروع وعمل ميزانية كاملة له.

تنفيذ المشروع:

سيصبح وطني وإقليمي/لا يوجد ملاحظات حالياً عليه/التقيد بالأهداف والأهداف والأنشطة التي تم وضعها كمشروع ضمن الإطار الزمني الموضوع للمشروع./يحتاج المشروع إلى مدة تنفيذ أطول من المعمول بها حالياً/زيادة عدد المنظمات المحلية العاملة في المشروع واستهداف محافظات أخرى./الاعتماد على الخطة التنفيذية التي تتضمن النشاطات التفصيلية./اتساع حرية حركة المؤسسات في العمل./الالتزام بالفترات الزمنية./إشراك جهات حكومية عند عملية التنفيذ./الالتزام بالفترة الزمنية للمشروع./تنفيذ المشروع والاستعانة بالخبراء وأصحاب الاختصاص/أن ينفذ المشروع وفق آليات واستراتيجيات عمل منظمة وبخطط مدروسة./ينفذ المشروع من قبل كوادر متخصصة/المشروع مستمر كما حصل تطور زادت أهدافه وعناصره التنفيذية./نفذ المشروع خلال 3 أشهر وقد تم تجهيزه والعمل على التدريب فيه./أن تكون مدة التنفيذ إذ لا يمكن تغير الاتجاهات لأبناء المجتمعات بسهولة./أن يتم تدريب أفراد مؤهلين للعمل التنموي الفعلي والعمل وليس النظري قبل البدء بالمشروع.

تقييم المشروع:

سيتم الاستعانة بخبرات خارجية/لا يوجد ملاحظات حالياً عليه. من خلال تحديد لفاعلية الأنشطة التي ستحقق الوصول إلى الأهداف المنشودة والموضوعة بالمشروع/أن تجري عملية التقييم كل ثلاث شهور./التقييم المرحلي بكافة نشاطات المشروع وضرورة وضع خطة تقييم ومتابعة تحتوي على آليات ومؤشرات./توثيق النتائج وعرضها/من خلال التوثيق/توثيق المعلومات والدراسات./توثيق النتائج والأنشطة والدراسات./توثيق التقييم./تقييم لما تم انجازه والبناء على النتائج في اقتراح السياسات والبرامج الكفيلة بالتطوير والنهوض بالمرأة./أن يكون التقييم (مستمر، مرحلي، نهائي)/ان يقيم المشروع بشكل مستمر ودائم/المشروعات الناجحة والهادفة في المنطقة يساهم هذا البرنامج بخدمة النساء في المجتمع المحلي بعد نهاية كل مشروع.

تمويل المشروع:

إذا تطلب توفير دعم مالي للمشروع فيتم تكثيف الجهود للحصول على دعم للمشروع./بالتعاون مع منظمة كير العالمية/استقدام جهة خارجية بالإضافة إلى التقييم

الذاتي/البحث عن ممولين جدد كون الطلب على هذه المشروعات متزايد/يتم تقييم الحاجات التي انبثقت عن المشروع حالياً ومحاولة إيجاد تمويل بديل لها/أن يكون تمويل دائم للمشروع./إيجاد تمويل لمواصلة العمل بأهداف المشروع حيث تعتبر مدة التنفيذ غير كافية للوقوف على النتائج والتغيير المراد الوصول إليه لدى الأفراد داخل المجتمع المحلي./التفاهم مع الجهات المحلية حول آليات التمويل والنظام المالي المطلوب./السعي لإيجاد ممولين وداعمين دائمين للمشروع ويحافظ على استمراريته./زيادة الفترة الزمنية للتمويل./زيادة الفترة الزمنية للتمويل من (3-5) سنوات./وجود فترة زمنية من (3-5) سنوات للتمويل وتبني المشروع./زيادة فترة التمويل./تم استحداث مقترح لجعل المشروع يمول نفسه من خلال نشاطاته بالإضافة إلى الحصول على داعمين للمشروع./أن يكون التمويل مستمر ومستدام لتحقيق الأهداف./استدامة تمويل مشاريع تعمل على توعية المرأة./أن يكون التمويل مستمر ومستدام لتحقيق أهداف المشروع/الحصول على تمويل من الجهات المانحة والتي تدعم المجتمع المحلي من سيدات وشباب وشابات./نحتاج إلى تمويل إضافي لتوسعة المشروع./وجود جهات تمويل دائمة وفعلية لتغطية والإنفاق على مصادر الخدمات المقدمة./البحث عن مصادر أخرى للتمويل وزيادة الرسوم حتى لو بشكل رمزي./أن تكون مصادر التمويل ليست واحدة ومتنوعة وأكثر من جهة للحاجة الماسة لتكبير حجم التمويل./أن يكون حجم التمويل يتناسب مع الأهداف المرجوة من المشروع.

مشاركة المرأة في المشروع:

رئيسي لزيادة دورها في المشاركة في صنع القرار/زيادة كادر العاملين بالمشروع من القطاع النسائي/جعلها تبني قضاياها والدفاع عن حقوقها من خلال زيادة وعيها بهذه القضايا/يتم إشراك قطاع المرأة في تحديد احتياجاتهن الفعلية كنساء في المنطق والاستفادة منهم في دعم المشروع./تحديد الاحتياجات للنساء المستهدفات من المشروع حسب أوضاعهن التعليمية والاجتماعية والاقتصادية./المرأة هي المحور الأساسي أو الفكرة الأولى لتصميم المشروع./العمل على مشاركة الرجال أيضاً./العمل على مشاركة الرجال أيضاً./العمل على إدماج ومشاركة الرجال./تم تدريب فريق نسائي من خريجات ازدهار (تدريب مدربين) حتى يتسنى لذا الفريق استلام مهام تدريبية وتقديم التدريب للمستفيدات من المشروع./زيادة فعالية ومشاركة المرأة في المشروع./تفعيل وتعزيز دور المرأة في المشاركة في الحياة العاملة والمجتمعية./لا بد أن تشارك المرأة في المشروعات التنموية والاجتماعية والاقتصادية بما يفيد مجتمعها المحلي./مشاركة المرأة كانت جيدة لأنه مشروع نسوي./المرأة هي أساس المشروع وشريك أساسي لتنفيذه.

ملحق رقم (10) مجالات المشروعات الاجتماعية المقترحة س31: المشروعات الاجتماعية المقترحة:

التنسيق مع المجالس البلدية لزيادة دور المرأة في التخطيط المحلي ضمن التمكين الاجتماعي ليكون لهم دور فعال لمرحلة أخرى تساعدهم على تقليد مناصب سياسية ومواقع صنع القرار بعد المعرفة العملية والتواصل مع المجتمعات والتعرف على الاحتياجات. من خلال استعراض المشروعات التي تم تمويلها للمرأة من الصندوق نجد أنها تشمل جميع المجالات وهناك نجاحات كبيرة حققت من خلال هذه المشروعات والتي تقتصر على المجالات الاجتماعية بل على العديد من أبرزها:

1. استحداث مشاريع تعمل على دعم المرأة اجتماعياً ونفسياً وتنويع البرامج والأنشطة التي تعمل على التوعية والإرشاد.
2. استحداث مشاريع تعمل في مجال الإرشاد الاجتماعي للسيدات والفتيات يتضمن أنشطة وبرامج توعوية تثقيفية تساعد على تمكين المرأة اجتماعياً.
3. استهداف جميع أفراد الأسرة في مثل هذه المشروعات.
4. الاعتناء بقضايا المرأة وخاصة المجتمعات الفقيرة من خلال دعمها اقتصادياً واجتماعياً وتدريبها وتشغيلها لرفع مستواها الاقتصادي وذلك من خلال تبني سياسات تحارب وتكافح الفقر والبطالة وخاصة فقر وبطالة النساء مما يزيد من مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية وتحسين وضعها الاجتماعي.
5. إقامة مشاريع تدريبية في مجال التوعية الاجتماعية.
6. إقامة مشاريع تدريبية لتطوير كفاءات الأخصائيين الاجتماعيين في آلية التعامل مع الفساد وتمكينهن اجتماعياً وفق أسس علمية صحيحة.
7. إقامة مشاريع دعم اجتماعي بشكل دائم ومستمر.
8. إنشاء ناد للسيدات لرصد أفكارهن ومشاريعهن.
9. برامج إدارة المشروعات التي تهدف إلى الوصول لسيدات لديهن مشاريع من أجل توعيتهن لإقامة مشاريع.
10. برامج توعية المقبلين على الزواج.
11. برامج خاصة بمجابهة العنف الأسري والعنف ضد المرأة.
12. برامج ومشاريع للعمل مع الأسرة بجميع أفرادها بالإرشاد الأسري.
13. التجميل وقص الشعر.
14. التركيز على مشاريع يكون لها أثر مباشر لتحسين أوضاع النساء مثل المشروعات التي تهتم بالمرأة الفقيرة وزيادة المهارات والقدرات لتمكينهن من العمل والمشاركة.
15. التعليم كأداة تمكين المرأة وضمان أمنها.
16. تمكين اقتصادي حيث يتم إكسابهن مهارات ومن ثم مساعدتهن على توظيفها خاصة وأن هذا الجانب له دور كبير في الخوض بالمرأة وتحسين وضعها.
17. التمكين الاقتصادي للنساء والمشاركة في العمل (قطاع العمل).
18. تمكين المرأة اجتماعياً من خلال برامج شاملة في التوعية والإرشاد والتوجيه والتدريب في مجالات اجتماعية.
19. تمكين المرأة اجتماعياً من خلال برامج شاملة في التوعية والإرشاد والتوجيه والتدريب في المجالات الاجتماعية.
20. تمكين المرأة اقتصادياً والذي يعتبر حجر الأساس لتمكينها (اجتماعياً قانونياً).
21. تمكين المرأة حقوقياً وديمقراطياً حتى تتسنى لها المشاركة.
22. تمكين المرأة من خلال توعيتها في مجال حقوق المرأة والعمل والضمان الاجتماعي وبيئة العمل.

23. تمكين المرأة وخاصة اقتصاديا وثقافيا.
24. توعية المرأة بحقوقها وواجباتها بمجال الرعاية الصحية مثل حقها في التأمين الصحي.
25. التوعية والتثقيف القانوني والنفسي للمرأة.
26. حث النساء على المشاركة في مختلف القطاعات وتعزيز دورها في صنع القرار على المستوى الأسري والمجتمعي والعام.
27. الحرف والمهن اليدوية بمختلف أنواعها.
28. الحماية الاجتماعية للنساء المسنات وذوي الاحتياجات من النساء.
29. دراسة وضع المرأة في كل منطقة على حده لاختلاف المشكلات من منطقة لأخرى.
30. دعم وتأييد القيادات الإعلامية لدعم قضايا المرأة.
31. الزراعة الحقلية.
32. زيادة وعي النساء بحقوقهن والعمل على تحسين حياتهم اليومية.
33. شبكة المرأة وتحديات العصر.
34. الصناعات الغذائية المنزلية (المخللات والمربيات والحلويات وغيرها).
35. طرح مشاريع متخصصة في معالجة قضايا المرأة.
36. عمل برامج تستهدف الرجل والمرأة معا.
37. العمل مع المجتمعات المحلية وليست فقط الإناث وخاصة بالمناطق النائية.
38. العمل مع المرأة وخاصة بالمناطق النائية البدوية والريفية تشجع المرأة على امتلاك المشروعات الصغيرة باسمها.
39. عمل ورشات تثقيفية توعوية.
40. فتح محطات معرفة للمرأة وذلك لمواكبة عصر التكنولوجيا.
41. القضاء على الفقر وخاصة "تأنيث الفقر".
42. المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
43. المجالات الاقتصادية والسياسية.
44. المجالات الاقتصادية والقانونية والسياسية.
45. مجالات التسويق.
46. مجالات التعليم (المدارس الخاصة، رياض الأطفال).
47. المجالات الخدمية وخاصة المرتبطة بمؤهل تعليمي (مكاتب محاماة).
48. المجالات القانونية (حقوق الإنسان) والاجتماعية والسياسية.
49. المجالات القانونية والاقتصادية والسياسية.
50. مجالات تمكين النساء معرفياً بالحقوق الخاصة ومفاهيم العنف.
51. مشاريع إنتاجية للمرأة.
52. مشاريع إنتاجية وتوعوية في التدريب والتأهيل.
53. مشاريع تساعد المرأة في المشاركة في الحياة العامة.
54. مشاريع تعمل على بناء قدرات السيدات المعنفات.
55. مشاريع تعمل على تمكين المرأة للمطالبة في حقوقها القانونية والاجتماعية.
56. مشاريع تعمل على تمكين النساء اجتماعياً ونفسياً ولا سيما المعرضات للعنف واللواتي يعانين من الفقر ومن وجود مشكلات اجتماعية في أسرهم.
57. مشاريع تعمل على دعم وتمكين المرأة اجتماعياً.
58. مشاريع تعمل على زيادة وعي المرأة في القضايا الاجتماعية والقانونية والسياسية.
59. مشاريع تمكين اجتماعي واقتصادي للسيدات.
60. مشاريع تمكين وتأهيل السيدات للمشاركة الاجتماعية.

61. مشاريع توعية بالنوع الاجتماعي.
62. مشاريع خدمة مثل الإرشاد والتوجيه والمساعدة القضائية.
63. مشاريع لتوعية النساء بالجنس.
64. مشاريع لزيادة وعي المرأة في حقوقها في جميع المجالات القانونية والسياسية والاجتماعية.
65. مشاريع متخصصة في مجال العنف ضد المرأة.
66. مشاريع متكاملة للمرأة (اقتصاديا واجتماعيا وقانونيا).
67. مشاريع مستدامة لتحسين أوضاع النساء من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية.
68. مشاريع وبرامج تمكين قانوني وسياسي لزيادة قدرة المرأة على المطالبة بحقوقها السياسية.
69. مشاريع وبرامج تمكين قانوني وسياسي.
70. مشاريع وبرامج خاصة بالإرشاد الأسري النفسي في التعامل مع الضغوطات النفسية والأزمات النفسية.
71. مشروع متكامل يقدم خدمات (قانونية وصحية واجتماعية ونفسية)
72. مشروع يعمل على زيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة.
73. المطابخ الإنتاجية.
74. مهارات التواصل وحل المشكلات الأسرية.

**** نهاية التقرير ****